جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بأسيوط
المجـــلة العلميـــة

" التجارب العالمية والخليجية في تعزيز قيم المواطنة
المملكة العربية السعودية نموذجاً "

إعداد

د/ عبدالقادر محمود محمد الأقرع

قسم القانون - كلية العلوم والدراسات الإنسانية بشقراء -
جامعة شقراء - المملكة العربية السعودية

(العدد الثالث والثلاثون الإصدار الثاني يوليو ٢٠٢١م الجزء الثالث)

" التجارب العالمية والخليجية في تعزيز قيم المواطنة: المملكة العربية السعودية نموذجاً "

عبدالقادر محمود محمد الأقرع.

قسم القانون، كلية العلوم والدراسات الإنسانية بشقراء، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: amohammed@su.edu.sa

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى دراسة التجارب العالمية والخليجية في تعزيز قيم المواطنة: المملكة العربية السعودية نموذجاً، وذلك في الوقت الراهن الذي تزايدت فيه أهمية تعزيز قيم المواطنة في تحقيق الوحدة الوطنية، والذي يعد مطلباً أساسياً في تحقيق أمن المجتمع ومواجهة التحديات العالمية والإقليمية التي تواجه المملكة، ويشتمل البحث عدة مباحث أولها: ماهية المواطنة من حيث مفهومها، والأسس والعناصر التي تقوم عليها، والثاني: بيان أهم التجارب العالمية في تعزيز قيم المواطنة، ومنها: تجارب ألمانيا، واليابان، والصين، والثالث: تناول تجربة المملكة العربية السعودية كنموذج لتجارب الدول الخليجية في تعزيز قيم المواطنة، ويتناول الرابع مستقبل الهوية الوطنية السعودية في ضوء التحديات العالمية والإقليمية الراهنة، وقد خلص البحث إلى أن تعزيز قيم المواطنة يحتاج إلى إزالة اللبس والغموض التي يكتنف المفاهيم المصاحبة للمواطنة بما يعزز فهم الآخر، وقيم الاعتزاز بالوطن، والدفاع عنه من كل ما يهدد أمنه واستقراره، وذلك بما يتماشى مع التزام المملكة بمواثيق حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، والاستفادة من التجارب العالمية في تعزيز قيم المواطنة بالمملكة من خلال تناول الأساليب الفاعلة في تعزيز هذه القيم، والدور التربوي للمؤسسات المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: المواطنة – التجارب – الخليجية – الأمم – المتحدة – القانون – الدولي.

Global and Gulf experiences in promoting citizenship values: Kingdom of Saudi Arabia as a model

Abdel-Qader Mahmoud Mohammed Al-Aqra.
Law Department, College of Sciences and Humanities in Shaqra, Shaqra University, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: amohammed@su.edu.sa

:Abstract

The research aims to study global and Gulf experiences in promoting citizenship values: Kingdom of Saudi Arabia as a model. Nowadays, promoting citizenship values is important to achieve national unity, which is a basic requirement to achieve community security and to confront global and regional challenges facing KSA. The research includes several subjects. First: a definition of citizenship in terms of its conception, and the foundations and the elements on which it is based. Second: a clarification of the most important global experiences in promoting citizenship values, including: experiences of Germany, Japan, and China. Third: a discussion of the experience of Kingdom of Saudi Arabia as a model for the experiences of the Gulf countries in promoting Fourth: ac discussion of the future of citizenship values. Saudi national identity in the light of the current global and regional challenges. The research concluded that promoting citizenship values needs removing confusion and ambiguity surrounding the concepts associated with citizenship in such a manner that enhances understanding of the other, as well as values of national pride, defending the homeland against anything that threatens its security and stability. All shall be in line

with the KSA's commitment to internationally-recognized human rights covenants. Further, the research concludes that it is necessary to benefit from global experiences in promoting citizenship values in KSA by addressing the effective methods in promoting these values, and the educational role of the community institutions.

Keywords: Citizenship - Experiences - Gulf - Nations - United - Law - International.

مُقدمة

يتناول البحث موضوع التجارب العالمية والخليجية في تعزيز قيم المواطنة: المملكة العربية السعودية نموذجاً حيث تعرض لأهم التجارب العالمية في تعزيز قيم المواطنة ومنها حقوق وواجبات المواطنة في مواثيق الأمم المتحدة، وتجارب بعض الدول المتقدمة كاليابان وألمانيا والصين، وبعض الدول الخليجية كالمملكة العربية السعودية، والتي ازداد أهمية دراستها في الوقت الراهن من أجل تلافي المهددات التي تواجه الهوية الوطنية للدول.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تعدد المفاهيم التي ترتبط بالمواطنة مما يتطلب ضرورة إزالة اللبس والغموض الذي يكتنف المفهوم بما يمكن من تعزيز قيم المواطنة المسؤولة، ويحدد الحقوق والواجبات الملقاه على عاتق كل من الدولة والفرد بما يحقق أمن واستقرار الوطن، كما تتمثل مشكلة البحث في ظهور مفاهيم جديدة في حاجة إلى الدراسة مثل المواطنة العالمية والتي تعبر عن ثقافة الانفتاح الفكري، والانتماء إلى المجتمع الدولي الإنساني، ويتحمل فيها الفرد مسؤولية المصلحة العامة في شتى أنحاء العالم.

كما يتطلب الأمر الاستفادة من تجارب الأمم المتحدة والدول المتقدمة في مجال تعزيز قيم المواطنة في الوطن العربي وعلى وجه التحديد المملكة العربية السعودية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في بيانه لأهمية المواطنة المسؤولة المبنية على معرفة الحقوق والواجبات لكل من الفرد والمجتمع والتي يكفل حمايتها القانون الدولي

والمنصوص عليها في اتفاقات حقوق الإنسان، وكذلك توضيح المفاهيم التي تتشابه مع مفهوم المواطنة، وكذلك تناوله لأهم التجارب الدولية في مجال تعزيز قيم المواطنة بدءاً من الأمم المتحدة وتجارب بعض الدول المتقدمة مثل: ألمانيا، واليابان، والصين، وتناول تجارب بعض الدول الخليجية كالمملكة العربية السعودية، ومستقبل الهوية الوطنية بها في ظل المهددات الداخلية والخارجية التي تواجهها في الوقت الراهن.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تناول الآتي:

١- بيان ماهية المواطنة من حيث مفهومها، والأسس والعناصر التي تقوم عليها.

٢- تناول أهم التجارب العالمية في تعزيز قيم المواطنة، ومنها تناول حقوق وواجبات المواطنة في إطار الأمم المتحدة، وتجارب ألمانيا، واليابان، والصين.

٣- تناول تجربة المملكة العربية السعودية كنموذج لتجارب الدول الخليجية في تعزيز قيم المواطنة.

٤- بيان مستقبل الهوية الوطنية السعودية في ضوء التحديات العالمية والإقليمية الراهنة.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على بيان ماهية المواطنة، والأسس والعناصر التي تقوم عليها، وتجارب الأمم المتحدة وبعض الدول المتقدمة في هذا الشأن، ومستقبل الهوية الوطنية السعودية في ظل التحديات العالمية والإقليمية الراهنة، والتعقيب عليها بما يلزم، وذلك بالرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية ومواقع الإنترنت في هذا الشأن.

خطة البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى مقدمة وأربعة مباحث على النحو التالي:

مقدمة: مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها.

المبحث الأول: ماهية المواطنة.

المبحث الثاني: أهم التجارب العالمية في تعزيز قيم المواطنة.

المبحث الثالث: تجربة المملكة العربية السعودية كنموذج لتجارب الدول الخليجية في تعزيز قيم المواطنة.

المبحث الرابع: مستقبل الهوية الوطنية السعودية في ضوء التحديات العالمية والإقليمية الراهنة.

الخاتمة.

المبحث الأول

ماهية المواطنة

نتناول في هذا المبحث مفهوم المواطنة في اللغة والشريعة الاسلامية والقانون الدولي، وكذلك المفاهيم التي تتقارب معها، والأسس والعناصر والأبعاد التي تقوم عليها، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

مفهوم المواطنة

أولاً: المواطنة في اللغة:

المواطنة في اللغة مأخوذة من الوَطَنَ، والْوَطَنُ: المَنْزِلُ تُقِيمُ بِهِ، وَهُوَ مَوْطِنُ الإِنسان وَمَحَلُّهُ، وَالْجَمْعُ أَوْطان. وأَوْطانُ الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ: مَرَابِضُها وأَماكنها الَّتِي تأْوِي إِلَيْهَا، يُقال أَوطَنْتُ الأَرض ووَطَّنْتُها تَوطِيناً واسْتَوْطَنْتُها أَي اتَّخَذْتُهَا وَطَناً[1]، ومن ثم فإن المواطنة تعني انتساب الفرد إلى المكان الذي يقيم فيه، وهذا يقتضي بطبيعة الحال المشاركة الفاعلة بين الفرد (المواطن) والوطن.

ثانياً: المواطنة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي:

١- المواطنة في الشريعة الإسلامية: يُقصد بالمواطنة في الشريعة الإسلامية"الانتماء للوطن، بقيام الفرد بالواجبات الشرعية تجاهه، وحصوله على حقوقه الشرعية"[2].

---

(١) جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ، ج١٣، ص٤٥١، مادة "وطن".

(٢) د. ماهر ذيب سعد الدين أبو شاويش، "المواطنة من منظور الشريعة الإسلامية: المفهوم-الحقوق-الواجبات، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية: جامعة طيبة-كلية الآداب والعلوم الإنسانية مج٥، ع٩ (٢٠١٦)، ص٤٥١.

إذن فالمواطنة هي حقوق وواجبات تتحقق من خلال الوعي والمعرفة، ينبغي سعي الفرد لتحصيلها من خلال الوفاء بالتزاماتها وفق وسائل مشروعة يحددها النظام ويتعلمها الفرد، وأن المواطنة في الإسلام لا تتعارض مع الولاء والبراء، والأمة الإسلامية ووحدتها، لأن المواطنة مفهوم إنساني لا عنصري في النظرة الإسلامية، وهي تشمل جميع المسلمين(١).

ومن ثم فإن المواطنة تعني بتحقيق التوازن بين الواجبات والحقوق، من خلال عدم التقصير في أداء الواجبات، وعدم المبالغة في الحقوق التي يطلبها، فالواجبات والحقوق كفتي الميزان لتحقيق المواطنة، فلا تتحقق المواطنة بأحدهما دون الأخرى.

شكل (١) المواطنة توازن بين الواجبات والحقوق

ولقد مارس النبي صلى الله عليه وسلم المواطنة في المدينة من خلال وثيقة وضعت أركان المواطنة في الدولة الجديدة عرفت باسم صحيفة المدينة أو دستور المدينة أو كتاب أهل المدينة، حيث أسست الدولة على اعتبار سياسي وليس دينياً فحسب، والتي أسس النبي صلى الله عليه وسلم بناء عليها الدولة، وجمع تحتها

(١) د. علي بن عبده أبو حميدة، المواطنة في الاسلام (واجبات وحقوق)، بحث مقدم لجائزة نايف بن عبدالعزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات والمعاصرة، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، الطبعة الأولى، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٢م، ص١٣.

كافة من يوجدون على إقليمها مع تمتعهم بالحقوق وتحملهم الالتزامات، فهذه الوثيقة جعلت غير المسلمين المقيمين في دولة المدينة مواطنين فيها لهم من الحقوق ما للمسلمين، وعليهم من الواجبات ما على المسلمين إلا ما استثني بنص أو إجماع، وذلك مقتضى الشراكة في الوطن الواحد، حيث تم عرض الوثيقة ومناقشتها وإقرارها من كافة بطون وطوائف المدينة واشتملت على مبادئ وأحكام متقدمة جداً بالنسبة للوقت الذي كتبت فيه، فقد تضمنت كافة حقوق الإنسان الديمقراطية، وأولها الحق في الحياة، بل أرست مبدأ مهماً في تضامن كل القبائل المؤسسة للدولة في دفع دية المقتول، وفي فداء الأسير، وإغاثة الملهوف، كما استحدثت في ذلك الوقت المبكر مبدأ التضامن الاجتماعي(١).

٢- المواطنة في القانون الدولي: ويُقصد بالمواطنة في القانون الدولي الانتساب إلى وطن أو جنسية، ومصطلح الجنسية **The Nationality** مصطلح حديث تم الاستقرار عليه لتنظيم العلاقة بين الدولة ومن يعيش على أرضها، وتتكون الدولة الحديثة من ثلاثة عناصر، هي:

العنصر الأول: الإقليم وهو النطاق الذي تتواجد فيه الدولة، ويعيش عليها شعبها، ولا يمكن وجود الدولة دون الإقليم، وإذا زال الإقليم، زالت الدولة، وتقوم الدولة بممارسة مجموعة من الأنشطة على الإقليم، يتم بعضها في داخل الإقليم ذاته، ويتم بعضها الآخر في التعامل مع الدولة الأخرى، وهو يمتد ليشمل سلطان الدولة على إقليمها الأرضي والجوي والبحري.

العنصر الثاني: السيادة أو الحكومة فلا يمكن وجود الدولة إلا إذا وجدت حكومة تمارس الاختصاصات على الإقليم ومن يوجد عليه من الناس.

---

(١) د. جعفر عبدالسلام، مرجع سابق، ص٢٧-٢٩؛ د. علي بن عبده أبو حميدة، مرجع سابق، ص١٣.

العنصر الثالث: الشعب، وهو السكان الذين يعيشون على إقليم الدولة[١].

كما يقصد بالمواطنة شعور الفرد والمواطن بالانتماء إلى وحدة جيوسياسية محددة تدعى الوطن، كما يميل المفهوم في نفس الوقت إلى المشاركة السياسية لذلك الفرد؛ مما يجعل المواطنة هي الخاصية القانونية التي يتمتع بفضلها الإنسان بحقوقه المدنية والسياسية، فتغييب أو غياب المواطنين عن تدبير الشؤون العامة للوطن يدمر النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان، وهو العلاقة التلازمية بين ممارسة الحقوق الإنسانية وشعور الإنسان بالمواطنة[٢].

المطلب الثاني

المواطنة والوطنية والقومية والانتماء

١- الفرق بين الوطنية والمواطنة : بداية نميز بين مصطلحي الوطنية والمواطنة وذلك لارتباط المفهومين ارتباطاً وثيقاً بعضهما البعض، كما أن المواطنة تمثل العمود الفقري للوطنية، فضلاً عن أن المواطنة تعد ممارسة اجتماعية وقانونية وسياسية تقوم على الحقوق والواجبات عكس الوطنية فهي شعور وإحساس يربط بين أفراد الدولة ويملأ قلوبهم بحب وطنهم واستعدادهم لبذل أقصى جهد لتنميته ورفعته وتقديم النفس في سبيل الدفاع عنه، فالوطنية عملية فكرية والمواطنة ممارسة عملية، والوطنية حب ووفاء والمواطنة قبول برضاء أو تبرم، والوطنية حرارة وانفعال وجداني، والمواطنة سلوك وتصرفات ظاهرية، وبناء على ذلك يمكن القول بأن الفرد في وطنه قد يكون قد يكون مواطناً بحكم مولده أو جنسيته أو عقيدته أو لغته أو غير ذلك من الروابط التي تربطه بين أبناء وطنه لكنه في

(١) د. جعفر عبدالسلام، مرجع سابق، ص١٦.

(٢) مكي دراجي، "المواطنة والمواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان" مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: جامعة زيان عاشور بالجلفة ع ١٣ (٢٠١٣)، ص٢٤٠.

نفس الوقت لا يكون وطنياً تجاه المكان الذي يعيش فيه فلا يكون لديه ولاء أو إخلاص له، وقد يحدث العكس فقد يكون الفرد وطنياً في البلد الذي يقيم فيه بالرغم من أنه لم يولد فيه أو يحمل هويته ولا يتحدث لغته ولا يدين بعقيدته طالما أنه يتمتع بحقوقه كاملة فيقوم بواجباته كاملة تجاه وطنه، فالمواطنة إذا هي الطريق إلى الوطنية وهي الوسيلة لتحقيق تلك الغاية(١).

٢- **الفرق بين القومية والمواطنة** : تعني القومية "حب الأمة"، والوطن هو قطعة معينة من الأرض يرتبط بها الفرد وتتعلق بها عواطفه وأحاسيسه، والأمة تعني جماعة من البشر تتوفر فيها عناصر القومية، بالإضافة إلى ذلك فإن القومية تتسم بسعة نطاقها وتجريدها وطابعها العقائدي، فهي أوسع نطاقاً من الوطنية لأنها قد تشمل أكثر من وطن كما هو الحال في القومية العربية التي تشمل كل الأوطان العربية، كما أن القومية قد تكون مجردة من الوطن كما هي الحال في القومية اليهودية قبل إنشاء دولة الكهيان الصهيوني(٢).

٣- **الانتماء** : من المصطلحات الأخرى التي تتداخل مع المواطنة، والانتماء قد يعني(٣) الانتماء العقيدي: فالأمة الإسلامية أمة واحدة {إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون}(٤) وبلادهم وطن للمسلمين جميعاً، وكل أرض تحت سلطة

---

(١) الحسين عثمان الشريف عبدالعزيز، "الوحدة الوطنية من منظور دستورى وقانونى." في أبحاث مؤتمر: الوحدة الوطنية ودورها في ترسيخ الأمن: جامعة الجوف – كلية الشريعة والقانون الجوف: جامعة الجوف – كلية الشريعة والقانون، (٢٠١٦)، ص ٤٠.

(٢) نظام بركات وعثمان الرواف ومحمد الحلوة، مبادئ علم السياسة. ط٣، دار الكرمل للنشر، ١٩٨٩م، ص٣١٤.

(٣) حسن موسى الصفار، "الوطن والمواطنة: الحقوق والواجبات "مجلة الكلمة: منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث س٣، ع١٠ (١٩٩٦)، ص ١٨-١٩

(٤) الأية (٩٢)، سورة الأنبياء.

المسلمين فهي دار الإسلام. وكان المسلمون سابقاً يعيشون هذا الفهم العقيدي للوطن كواقع فعلي، حيث لم تكن هناك كيانات سياسية متعددة، ولا حدود جغرافية فاصلة ولا تمايزات إقليمية تعوق حركة المسلم في بلاد المسلمين، وكان يتنقل بين طنجة في الشمال الإفريقي إلى جاكارتا في جنوب آسيا دون جواز سفر أو تأشيرة دخول ولا يقف عند حدود جمركية ولا يحتاج إلى تبديل عملة نقدية، لكن الدولة الإسلامية قد تجزأت اليوم إلى أكثر من خمسين دولة بسبب الانحراف والابتعاد عن تعاليم الإسلام ولسيطرة التخلف ومؤامرات الأعداء. وأصبحت الحدود المفتعلة بين الدول الإسلامية حاجزاً ضخماً دون وحدة هذه الأمة وتكاملها السياسي والاقتصادي، حيث أصبحت ألغاماً متفجرة تنشب بسببها الحروب الطاحنة والصراعات الدامية بين فترة وأخرى وقريب جداً ما حصل من حرب ضروس بين العراق وإيران استمرت لثمان سنوات وذهب ضحيتها أكثر من مليون مسلم من الشعبين إضافة إلى الخسائر الاقتصادية التي تقدر بمئات المليارات.

ويعني أيضاً الكيان السياسي، حيث يعيش كل إنسان ضمن دولة يحمل جنسيتها، وترتبط قضايا حياته ومستقبله ومصيره بهذا الكيان وإذا كان الإنسان المسلم يتمنى أن تندمج هذه الكيانات الإقليمية ضمن كيان إسلامي واحد كبير، فإن ذلك لا يعني ألا يتحمل مسؤولية تجاه هذا الكيان الذي يعيش ضمنه ويتأثر بواقعه وأوضاعه ويشترك مع سائر المواطنين سلباً وإيجاباً.

كما يشمل الوطن العرقي، وتعني البلد أو المنطقة التي ولد الإنسان ونشأ فيها مدينة كانت أو قرية، حيث وإليها تتجه مشاعر الإنسان ويتركز حنينه وشوقه فحتى لو انطلق ضمن الدائرة الثانية يبقى منجذباً إلى هذه الدائرة، فمثلاً قد يعيش المواطن ضمن منطقة من مناطق الوطن بداعي الدراسة أو الوظيفة أو أي سبب

آخر لكنه يتحين الفرصة للعودة إلى مدينته أو قريته والتي قد تكون أقل تطوراً أو عمراناً من المنطقة التي أقام فيها.

وهذه الدوائر الثلاث متداخلة والانتماء والولاء لكل دائرة لا يتناقض مع الولاء والانتماء للدائرة الأخرى بل يتكامل، فالانتماء الأكبر لا يعني انكار وجود انتماءات صغرى وفرعية، فالمسلم السوي لديه الانتماء الإسلامي الذي يمثل هويته الأولى وجامعته العظمى، كما أن لديه انتماءات وولاءات صغرى وفرعية تلي الانتماء الإسلامي ولا تتعارض معه، فالأمة الإسلامية كالجسد الواحد لكن الجسد أعضاء لا ينفي تميزها وتفاوتها وحدة هذا الجسد، والفطرة الإنسانية تشهد على أن للإنسان منا ولاءً وانتماءً إلى "الأهل" بمعنى الأسرة والعشيرة، وإلى "الشعب" في الوطن والإقليم الذي تربى ونشأ فيه، وإلى "الأمة" –الجماعة– التي يتكلم لسانها ويشترك معها في الاعتقاد الديني، ثم إلى الإنسانية التي خلقه الله وإياها من نفس واحدة.

المطلب الثالث

أسس وعناصر وأبعاد المواطنة

أولاً: الأسس التي تقوم عليها المواطنة:

اقترن تطور مبدأ المواطنة بحركة البشرية من أجل العدل والمساواة والحرية، واتخذت هذه الحركة صبغة دولية من خلال إصدار القوانين التي تنظم حقوق وواجبات الإنسان المعاصر، وشمل تطور حقوق المواطن أربع جوانب هي(١):

١- **الجانب التشريعي** : وهو أن تتضمن دساتير جميع دول العالم تقنينا لحقوق المواطن وواجباته.

٢- **الجانب السياسي** : ويعني وضع أليات تنظم مشاركة المواطنين في صياغة السياسة العامة لبلدانهم.

٣- **الجانب التربوي** : ويتضمن النظام التربوي في عدد كبير من الدول تعليم الأسس التي تكرس مفهوم المواطنة والوعي الوطني منذ الصغر عند النشىء.

٤- الجانب الشعبي، وهو يعني إنشاء شبكة من المنظمات الشعبية في أغلب دول العالم للتعريف بحقوق الإنسان والدفاع عنها.

وهذه الأسس هي التي تمهد للممارسة الحقيقية للمواطنة التي تقوم على ضمانات قانونية يتم تكريسها في إطار أحكام ومبادئ الدساتير، وتترجم عن طريق القوانين والتنظيمات المعمول بها إلى ممارسة فعلية يعيشها المواطن وتمارس بأليات مناسبة لتحقيقها على الوجه الأمثل.

---

(١) شعشوع قويدر، "آليات تعزيز المواطنة ودورها في احترام حقوق الإنسان." في الملتقى الدولي السنوي للبحث العلمي : التربية على المواطنة وحقوق الإنسان: مركز جيل للبحث العلمي طرابلس: مركز جيل للبحث العلمي، (٢٠١٨)، ص١٣٢.

ويشير البعض[1] إلى الأسس التي تقوم عليها المواطنة وهي:

١- **الانتماء** : ويتحقق هذا الأساس بوجود علاقة بين أفراد المجتمع المسلمين مع بعضهم البعض فهي انتماء ديني ووطني، وعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين وهي انتماء وطني، وتشكل هذه العلاقات علاقة المواطنة، ويشمل:

- **الانتماء الديني**: يكون الانتماء الديني بين المسلمين بعضهم البعض، وهو أساس في الدولة الإسلامية، وهو انتماء قلبي صادق، ليس مجرد انتماء اسمي، فالانتماء الديني بين المسلمين في الوطن الواحد والمسلمين في الأوطان الأخرى، وهي تحقيق مفهوم الأمة الإسلامية كما صورها الرسول صلي الله عليه وسلم.
- **الانتماء السياسي (المواطنة)**: وهو عبارة عن صهر المجتمع في أمة واحدة على الرغم من التنوع العقدي والثقافي، فالانتماء السياسي يجتمع فيها المسلمين وغير المسلمين كمواطنين، فيخضع الجميع للنظام العام، فالإسلام له جوانب متعددة ديني وقانوني وثقافي وحضاري، وهذه الجوانب من خلالها ينتمي غير المسلم للدولة؛ لذا فالإسلام دين لمعتقديه، ونظام لغيرهم.

فضلاً عن المشاركة في الحياة العامة، وهي تعني أن مشاركة المواطنين في الحياة العامة لا تتم إلا في ظل حرية الفكر والتعبير وحرية الانتماء والنشاط السياسي والنقابي، وفي إطار من الديمقراطية التي يكون فيها الشعب هو صاحب السيادة ومصدر لجميع السلطات، وبالتالي فإن الدخول إلى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب أن يكون متاحاً لجميع المواطنين دون تمييز.

وينبغي أن يحكمهما مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، بمعنى المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، باعتباره المحدد لحقوقهم وواجباتهم، فضلاً عن

(١) د. علي بن عبده أبو حميدة، مرجع سابق، ٣٣-٥٤.

مسألة التعايش والتعاون الذي يعد من أهم العناصر الأساسية التي يفترض توفرها لجميع الأفراد المنتمين لنفس الوطن، والتي إن لم تتوفر اختلت هذه العناصر، وبالتالي لم تتحقق تلك المساواة، فالمواطنة لا تتحقق إلا بتساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، فلا مجال للتمييز على أساس الجنس أو اللون أو الأصل العرقي أو المعتقد الديني أو القناعات الفكرية أو الانتماء إلى نشاط سياسي أو نقابي، ولأي سبب آخر يتنافى مع المبدأ، وهذا المبدأ ينظر إليه على أنه توأم الحرية، فلا حرية دون مساواة، كما أنه يعد من المبادئ البديهية التي لا تحتاج إلى نص صريح في القانون، وذلك باعتباره نصاً مفترضاً في النظام القانوني في الدولة القانونية، ومن ثم فإنه يتمتع بالقيمة الدستورية سواء تم النص عليه في الدستور أو تم استخلاصه ضمنياً في إطار الدولة الديمقراطية التي تتبع سيادة القانون(١).

٢- **الولاء للوطن** : وهو يعني شعور كل مواطن بأنه معني بخدمة الوطن، ويعمل على تنميته والرفع من شأنه، ويقع عليه حماية مقوماته الدينية واللغوية والثقافية والحضارية، كما يعني الشعور بالمسؤولية عن المشاركة في تحقيق النفع العام، والالتزام باحترام نظم علاقات المواطنين فيما بينهم، وعلاقاتهم بمؤسسات الدولة والمجتمع، واحترام حقوق وحريات الآخرين، وسيادة القانون، وإعلاء مصالح الوطن، وهذا الأمر لا يقتصر على المقيمين داخل حدود الدولة بل يمتد ليشمل

(١) د. أحمد فتحي سرور،."مبدأ المساواة بين المواطنين أمام القضاءالجنائى ومقتضيات المحاكمة المنصفة" في كتاب مؤتمر اليوبيل الفضي لكلية الحقوق: جامعة المنصورة (١٩٩٩)، ص٥، ٦؛ وللمزيد حول المقصود بالمساواة، انظر ذات المرجع ص ٨ وما بعدها.

مواطنيها خارج حدودها، حيث يبقى في وجدان وضمير وسلوك كل مواطن الالتزام به، لأن مغادرة الوطن لا تعني التحل من واجباته تجاه الوطن(١).

ثانياً: عناصر المواطنة:

تتكون المواطنة من ثلاثة عناصر وهي(٢):

١- **العنصر المدني** : وهو يتضمن الحرية الفردية وحرية التعبير والاعتقاد والإيمان وحق الامتلاك وتحرير القيود، والحق في العدالة والمساواة وعدم التمييز.

٢- **العنصر السياسي** : ويعني الحق في المشاركة من خلال القوى السياسية الموجودة في المجتمع باعتبار المواطن عضواً فاعلاً في السلطة السياسية أو كناخب لهذه القوى السياسية، ويمارس هذا العنصر من خلال البرلمان أو المجالس المحلية.

٣- **العنصر الاجتماعي** : ويُقصد به تمتع المواطن بالرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي والتمتع بحياة كريمة، ويتحقق هذا العنصر من خلال نظام التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، وذلك في إطار الأنظمة التي تحقق المساواة في التمتع بالحقوق والواجبات، كما تعني المواطنة في المجال الاجتماعي تقليل الفجوة الاجتماعية بين الطبقات وخلق نوع من الانصهار والاندماج الطبقي من خلال نظام التعليم.

---

(١) رشا رضوان عبدالحي، "المواطنة على ضوء الحماية الدولية للحقوق والحريات." في الملتقى الدولي السنوي للبحث العلمي : التربية على المواطنة وحقوق الإنسان: مركز جيل للبحث العلمي طرابلس: مركز جيل للبحث العلمي، (٢٠١٨)، ص ٣٤ وما بعدها.

(٢) مكي دراجي، مرجع سابق، ص ٢٤١.

ثالثاً: أبعاد المواطنة، وهي:

١-البعد الأفقي (المواطنة الأفقية) **Horizontal Citizenship: ويقصد بها مجموعة الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص، والتي تتحقق من خلال تبني القيم المشتركة، والعمل معاً في إطار المجتمع المدني، وعليه يحدث التكامل بين الجميع بغض النظر عن الاختلاف.**

٢- البعد الرأسي (المواطنة الرأسية) **Vertical Citizenship: والتي تعبر عن العلاقة المؤسسية بين الأشخاص والدولة، من خلال النظام العام والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات وعقوبات وحماية وأمن(١).**

وخلاصة ما سبق فإن قيام الدولة الحديثة ينبغي أن يقوم على مبدأ المواطنة الذي يُعد ضمانه كبرى لاستقرار الدولة وتقدمها، حيث يشعر جميع أفراد المجتمع بأنهم متساوون في المكانة، وأن التفاعل والفرص التي يحصلون عليها هي نتيجة لعضويتهم في جماعة وطنية وقدرات ومهارات، وليست نتيجة لمكانة قبلية أو مرتبة اجتماعية، وهو ما يسهم في تشكيل شعور حقيقي بالانتماء إلى الوطن.

---

(١) زينب عبدالفتاح صبرة. "استراتيجيات كفايات الأداء في برامج تعليم الفنون وقيم المواطنة." في المؤتمر العلمي السنوي العربي الخامس – الدولي الثاني – الاتجاهات الحديثة في تطوير الاداء المؤسسي والاكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي: جامعة المنصورة – كلية التربية النوعية المنصورة: كلية التربية النوعية بالمنصورة وفرعيها بميت غمر ومنية النصر – جامعة المنصورة، مج١ (٢٠١٠): ٥٢٤-٥٤٧.

المبحث الثاني

أهم التجارب العالمية في تعزيز قيم المواطنة

هناك العديد من التجارب العالمية التي أشارت إلى المواطنة، والتي يمكن تناولها في تعزيز قيمها، أولها: الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الدولية التي تعد المنبر العالمي لكافة الدول، كما توجد تجارب لبعض الدول المتقدمة كاليابان، والصين، وألمانيا، التي نتناولها في ضوء مفهوم المواطنة التي تعني الرابطة التي تجمع بين أفراد الدولة كونها رابطة سياسية وقانونية توجب على الأفراد الولاء للدولة والخضوع لقوانينها، كما توجب على الدولة حماية أرواحهم وأموالهم وكافة حقوقهم المقررة بمقتضى القانون الطبيعي والوضعي(١)، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

الأمم المتحدة وتعزيز قيم المواطنة

نظمت الأمم المتحدة العديد من الحقوق والواجبات التي تعزز قيم المواطنة من خلال وثائق حقوق الإنسان التي اعتمدتها، والتي يتكون منها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين عام ١٩٦٦م(٢)، وبالرغم من التطابق

(١) د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، القسم الأول، الطبعة الثانية عشرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص٨٦.

(٢) للمزيد جول الحقوق الواردة بهذه الوثائق، انظر، د. عبدالقادر محمود محمد الأقرع، "الأقلية المسلمة في بورما ودور الجماعة الدولية في حمايتها" مجلة مصر المعاصرة، مج١٠٦، ع٥١٧ (٢٠١٥): ٢٣- ٢٥.

الظاهري بين حقوق الإنسان وحقوق المواطنة إلا أن هناك تمييزاً بينهما، حيث إن حقوق الإنسان هي حقوق طبيعية تولد مع الإنسان دون اشتراط اعتراف الدول بها قانوناً، وتلازمه أينما ذهب، أما حقوق المواطنة فهي حقوق تتعلق بالإنسان بصفته القانونية التي هي نتاج العلاقة بينه وبين الدولة التي يتبعها، وبالرغم من ذلك إلا أن هناك تداخل بين حقوق الإنسان وحقوق المواطنة(١)، وهو ما سيتم تناوله على النحو التالي:

أولاً: -الحقوق المرتبطة بالمواطنة في المواثيق الدولية:

تناولت وثائق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل مفصل حقوق المواطنين لكي تستهدي بها الدول في تقرير هذه الحقوق باعتبارها تمثل الحد الأدنى للتعامل مع مواطنيها، وهو ما تقرره معظم دساتير الدول التي تنص على مجموعة من الحقوق التي يتمتع بها المواطنين على إقليمها، غير أن هذه الحقوق قد ترد في أكثر من تقسيم، فقد يمكن تقسيمها إلى تقسيمات شكلية لا تتعلق بمضومن الحقوق، أو تقسيمها إلى حقوق تتعلق بشخص الإنسان وأخرى تتعلق بنشاطه(٢)، أو حقوق سياسية وأخرى حقوق عامة وخاصة(٣)، وهو ما سوف نتبعه في هذه الدراسة:

الحقوق السياسية، وهي حقوق ترتبط ارتباط وثيق بالمواطن ونادراً ما تمنح للأجانب، وأهم هذه الحقوق؛ حق الانتخاب والترشح للمجالس النيابية وتولي الوظائف العامة بالدولة(٤).

---

(١) د. الحسين عثمان الشريف عبدالعزيز، مرجع سابق، ص٥٥.

(٢) رشا رضوان عبدالحي، مرجع سابق، ص٤١.

(٣) د. جعفر عبدالسلام، مرجع سابق، ص٢٥.

(٤) المرجع السابق ذات الصفحة.

الحقوق العامة، وهي تتعدد حسبما أشارت إليها وثائق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومن أهمها:

الحق في الحياة، ويقصد به عدم جواز حرمان أي شخص من حياته بشكل تعسفي، (المادة ٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الحق في سلامة الجسم، حيث لا يجوز تعذيب أي شخص أو توقيع عقوبة غير إنسانية عليه، وكذلك عدم جواز وضعه تحت التجارب الطبية إلا برضاه.

حق الفرد في التمتع بالشخصية القانونية والحرية، حيث يحرم الرق أو الحرمان من شخصيته القانونية لأي سبب من الأسباب، وكذلك عدم إجبار الفرد على ممارسة عمل جبراً عنه أو باستعمال القوة(١).

الحقوق المدنية للفرد، وتتمثل في حقه في التعبير والمساواة أمام القانون والذي نصت عليه المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث يحق لكل شخص التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود، وحتى يتمتع الفرد بهذا الحق يجب توفير حرية تداول المعلومات، وحرية التعبير عن الرأي بكافة الوسائل، مع وجود قضاء مستقل يلجأ إليه الفرد في حالة إنكار هذا الحق، كما له الاشتراك في التجمعات العامة، التي تهدف إلى ضمان حريات الفرد الشخصية والفكرية والاجتماعية

(١) د. جعفر عبدالسلام، مرجع سابق، ص٢٥.

والاقتصادية[١]، وكل ذلك مقيد بعدم الإساءة للرسل والأديان أو الغير حيث إن حرية التعبير والفكر مقيدة بعدم تجاوز حدود هذا الحق[٢].

وإجمالاً تثبت الحقوق العامة لكافة الأفراد منذ ميلادهم، ويتمتع بها جميع الأفراد على قدم المساواة ودون تمييز بينهم، بالإضافة إلى غيرها من الحقوق المدنية الأخرى مثل: الحق في المساواة وعدم التعرض لأي شكل من أشكال التمييز[٣]، والحق في الحرية والأمن الشخصي[٤]، والحق في التمتع المتكافئ بحماية القانون[٥]، والحق في أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية[٦]، والحق في شروط عمل منصفة ومواتية[٧]، والتي نصت عليه أيضاً اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو غير الإنسانية والمهينة.

---

(١) فاروق عبدالبر، المواطنة وحق المعرفة والتعبير، من كتاب، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، ١٢-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣م، تحرير، علا أبو زيد؛ هبة رءوف عزت، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥م، ص٤٧٧ وما بعدها.

(٢) عبدالقادر محمود محمد الأقرع، "الإعتداء على النبي محمد صلى الله عليه وسلم ومدى الحاجة إلى إصدار تقنين دولي يجرم الإساءة إلى الرسل" مجلة الحقوق: جامعة البحرين- كلية الحقوق مج١٣، ع٢ (٢٠١٦): ١٧٨-٢١٣.

(٣) المادة (٢٦) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(٤) المادة (٣) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(٥) المادة (٢٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(٦) المادة (١٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

(٧) المادة (٥) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (٧) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

الحقوق الخاصة للفرد، وهي تلك الحقوق التي يتمتع بها المواطنون دون غيرهم من غير المواطنين، إلا إذا رأت الدول خلاف ذلك لأي اعتبارات تراها.

ومن أمثلة هذه الحقوق: حق الملكية، وحق العمل، والحق في الزواج وتكوين الأسرة، والحق في الخصوصية، بما يعني حقه في أن يعيش بمفرده وأن يخلوا بنفسه، وأن يختلي بالأشخاص الذين يألفهم دون تدخل من الغير، كما له أن يعيش مع ذكرياته، دون تدخل من الغير[١]، والحق في التامين الصحي، والحق في العيش في مستوى كاف له ولأسرته[٢]، والحق في التعليم والثقافة[٣]، وتعد هذه الحقوق وغيرها مضمونة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة الذي يعد معاهدة شارعة تحتم على جميع الدول الأطراف واجب الالتزام بها، وعدم إمكانية مخالفة القوانين الوطنية لهذه الأحكام بما في ذلك قواعد الدستور الداخلي للدول الأطراف[٤].

ويرى البعض أن هناك نوعاً ثالثاً بجوار الحقوق المدنية التي منحت للأفراد في القرن الثامن عشر، والحقوق السياسية التي منحت في القرن التاسع عشر، وهي الحقوق الاجتماعية التي ظهرت مع الدولة الديمقراطية الحديثة والتي تعد

---

(١) د. حسام الدين كامل الأهواني، المواطنة والحق في الخصوصية، من كتاب، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، ١٢-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣م، تحرير، علا أبو زيد؛ هبة رءوف عزت، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥م، ص٥٣٥.

(٢) المادة (١/١١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

(٣) المادة (١٣، ١٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

(٤) د. عز الدين فوده، "الضمانات الدولية لحقوق الإنسان" المجلة المصرية للقانون الدولي، مج ٢٠ (١٩٦٤)، ص٩٠.

من أهم هذه الحقوق الثلاثة في الوقت الراهن[١]، وهو ما أشار إليه بعض الفقه الدولي من توجه المجتمع الدولي إلى الاهتمام بالإنسان كوحدة اجتماعية ينعكس أمنها ورفاهها ونماؤها إيجاباً على سير العلاقات والأوضاع داخل المجتمع الدولي[٢].

كما أن هناك حقوقاً تتعلق بمعاملة الأجانب، تعتبر معاملة الأجنبي في الدولة من المسائل التي تستقل الدول بتنظيمها ولها في ذلك سلطة تقديرية واسعة، في حدود القيود الاتفاقية أو العرفية التي تقيدها في هذا الخصوص مثل: ما إذا أبرمت دولة اتفاقية مع دولة أوعدة دول تلزمها بمعاملة خاصة لرعاياها، وما تم في اتفاقيات فرساي من إبرام اتفاقيات تتضمن حداً أدنى في معاملة الأقليات في بعض الدول التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى.

كذلك يضع القانون الدولي العرفي قيوداً حول ما يعرف بالحد الأدني لحقوق الأجانب الذين يوجدون في أقاليم الدول الأخرى، والتي هدفت من ورائه الدول الاستعمارية إلى لحماية ممتلكاتها واستثماراتها لدى الدول النامية، والبعض يرى أن هذا الحق لا أهمية له في الوقت الراهن بسبب نص ميثاق الأمم المتحدة على هذه الحقوق، وكذلك نتيجة الممارسات العملية للمجتمع الدولي التي تعترف بضرورة احترام حقوق الإنسان وحريته وتمنع الدول من التمييز بين الأشخاص لأي سبب بما في ذلك ما يتصل بالجنسية، وبذلك يتضح أنه حتى وإن اعتبرت

---

(1) Blau, Jessamyn. "Reconsidering Citizenship and Nationhood in France and Germany: The Integration of the 21st-Century Gastarbeiter." 2006, pp. 2-3.

(٢) د. إبراهيم محمد العنانى، "حق الإنسان في اللجوء الدولي لحماية حقوقه" مجلة الدبلوماسي: وزارة الخارجية-معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية ع ١٦ (١٩٩٣)، ص٤٩.

طريقة معاملة الأجانب من حقوق الدولة، إلا أن القانون الدولي يضع قيوداً على هذه المعاملة حيث لا يجوز للدولة مخالفتها بما يضمن وجود حد أدنى ينبغي توفرها للإنسان سواء أكان وطنياً أم أجنبياً(١).

ثانياً: - الواجبات المرتبطة بالمواطنة في المواثيق الدولية:

بعد تناول حقوق المواطنة ينبغي تناول الشق الآخر للحقوق وهي الواجبات، حيث لا توجد حقوق دون أن تقابلها واجبات أو التزامات، وقد أشارت إلى هذه الواجبات المادة (٢٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنه على كل فرد واجبات إزاء الجماعة التي فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل، وعدم خضوعه في ممارسة حقوقه وحرياته إلا للقيود التي يقررها القانون مستهدفاً منها، حصراً، ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين واحترامها والوفاء العادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي.

وتتعدد أنواع هذه الواجبات إلى عدة تقسيمات، أهمها:

١- واجبات يلتزم بها الفرد في المجتمع الإسلامي، وهي تنقسم إلى:

واجبات المواطن تجاه نفسه، وتتحقق عن طريق حفظ الكليات الخمس؛ حفظ الدين، بصون نفسه عما قد يفسدها، وهو أساسي لحياة مستقرة للفرد، وذلك لمنع أي انحرفات عقدية أو فكرية على الفرد والمجتمع، وحفظ النفس التي وهبها الله سبحانه حتى يعمر الكون، ويتأتى ذلك عن طريق الطلب بالحث على التناسل والتكاثر، وحرمة النفس بحفظها والتنبيه على أهميتها في كل مراحلها، فضلاً عن حفظ العقل، والذي يعد أسمى شيء في الإنسان، وهو مناط التكريم والتفضيل له، ويكون حفظه بالابتعاد عن المفسدات المعنوية والحسية، وحفظ النسل والعرض،

(١) د. جعفر عبدالسلام، "مرجع سابق، ص١٨-٢٠.

وهو من أدق خصوصيات الإنسان المسلم التي ينبغي المحافظة عليها، وأخيراً حفظ المال وسيلة الإنسان في تأمين عيشه

واجبات المواطن تجاه مجتمعه، حيث يعيش الفرد في وسط مجتمع، فينبغي أن يحكمها التعاون والتكافل، واحترام الخصوصيات بين جميع أفراده مسلمين وغير مسلمين.

واجبات الفرد تجاه وطنه، وهي متعددة منها ما يتعلق بالواجبات تجاه الحاكم من الطاعة والوفاء بالبيعة حتى يتحقق الأمن والاستقرار والرخاء للوطن، ومنها ما يتعلق بمصلحة الوطن نفسه كاحترام الأنظمة وعدم الخيانة وعدم احتقار الوطن والتصدي لكل شائعة، فضلاً عن المساهمة في التنمية الاقتصادية، كما أن الالتزام بالأنظمة يتطلب التزاماً واعياً من المواطن والمجتمع حيث لا يقع كاهلها على مؤسسات الدولة وحدها، كونها إحساس بالمسؤولية وقناعة راسخة بأهمية بالنتائج المترتبة على احترام الأنظمة، وبذلك تعد من أهم الواجبات الملقاة على عاتق المواطن تجاه وطنه، الدفاع عنه ضد أي عدوان خارجي، والمساهمة في تمويل خزانته العامة، لكي يستطيع الانفاق على المرافق العامة به[1].

٢-واجبات تلتزم بها الدولة.

ويعدها البعض حقاً للمواطن، وفي ذات الوقت التزام على الدول، وأهم هذه الالتزامات التي تقع عليها، هي: حفظ الدين، والدفاع عن الأمن الداخلي والخارجي، وإقامة العدل، والشورى، وتأمين الخدمات العامة لتحقيق الحياة

(١) د. علي بن عبده أبو حميدة، مرجع سابق، ص٥٨ وما بعدها؛ وللمزيد، انظر، د. جعفر عبدالسلام، "مرجع سابق، ص٣٣؛ د. أحمد بودراع، "المواطنة: حقوق وواجبات ".المجلة العربية للعلوم السياسية: الجمعية العربية للعلوم السياسية ع٤٣,٤٤ (٢٠١٤)، ص١٥١، ١٥٢.

الكريمة لجميع أفراد المجتمع(١)، ويدخل في إطار هذه الالتزامات واجب احترام سيادة القانون، حيث لا يقتصر هذا الأمر على الأفراد بل يمتد ليشمل الدولة ومؤسساتها، فالكل يخضع لهذا المبدأ(٢).

كما تعد الحماية الدبلوماسية أحد الالتزامات التي تقع على الدولة تجاه مواطنيها إذا ما تم الاعتداء على أحدهما خارج حدودها من قبل أحد أشخاص القانون الدولي الأخرى سواء من الدول أو المنظمات كأحد الواجبات التي تمنحها المواطنة(٣).

فضلاً عن ذلك يعد الحق في التنمية أحد الحقوق والواجبات في ذات الوقت، حق للفرد والمجتمع وواجب على الدولة، وهو من الحقوق التي لم تكن مقررة للفرد قبل الرابع من ديسمبر ١٩٨٦م، إذ كان ينظر إليه كحق جماعي للشعوب، إلى أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا التاريخ إعلاناً خاصاً بالحق في التنمية، والذي أشارت فيه إلى أن هذا الحق هو من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف فيها، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكونون الأمم على السواء(٤).

---

(١) للمزيد، انظر، د. علي بن عبده أبو حميدة، مرجع سابق، ص٨٥ وما بعدها.

(٢) د. أحمد بودراع، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٣) للمزيد تجاه المواطنة الخارجية، انظر،

Baubock, Rainer. "The Rights and Duties of External Citizenship." CITIZENSHIP STUDIES, vol. 13, no. 5, 20090101, p. 488.

(٤) للمزيد حول هذا الحق، انظر، د. إبراهيم محمد العنانى، "الحماية الدولية لحق الإنسان في التنمية" مجلة الدبلوماسي: وزارة الخارجية–معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية ع ١٥ (١٩٩٢)، ص٤٨ وما بعدها.

وفي حال انتهاك الدولة لأحد هذه الواجبات فإن المسؤولية الدولية تقع عليها، حيث إن هذه الواجبات مضمونة بمقتضى القانون الدولي بما فيها واجبات المواطنة.

٣-واجبات يلتزم بها المجتمع الدولي:

لم تقتصر حدود حماية المواطنة على الفرد ودولته بل إن المجتمع الدولي هو من يحمي هذه الحقوق، وهو أيضاً من ألزم الفرد بهذه الواجبات تجاه الدولة، وأنه في ذلك يخضع لما يقرره القانون في دولته، ولذا يقع على عاتق المجتمع الدولي في مجموعه كما يذهب البعض وبحق إلى وجوب كفالة احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية(١)، كما أن حقوق الفرد تخضع للقاعدة العامة وهي انتهاء حرية الفرد حيث تبدأ حرية الآخرين، بمعنى عدم جواز الاعتداء على حريات أو حقوق الآخرين.

كما أنه لا يجوز بأي حال أن تمارس هذه الحقوق على نحو يناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وهو ما دعا البعض وبحق بأنه يقع التزاماً على الدولة بموجب القانون الدولي العام باحترام وكفالة احترام حقوق الإنسان لكل الأشخاص المتواجدين على إقليمها والخاضعين لولايتها(٢).

وبشأن العلاقة بين الحقوق والواجبات التي تفرضها المواطنة، يؤيد الباحث وجهة النظر التي تذهب إلى أنها علاقة تبادلية تفاعلية متوزانة(٣)، وأن مفهوم

---

(١) د. أحمد أبو الوفا، "نظام حماية حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة" المجلة المصرية للقانون الدولي، مج ٥٤ (١٩٩٨)، ص١١٥.

(٢) للمزيد حول مضمون المبدأ، انظر، عادل عبدالله المسدي، "الالتزام الدولي بحماية حقوق الإنسان: مضمونه-طبيعته-نطاقه الإقليمي" مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية: جامعة الشارقة مج١٢، ع٢ (٢٠١٥)، ص٧٣ وما بعدها.

(٣) د. أحمد بودراع، مرجع سابق، ص١٥٨.

المواطنة الحقة هو الذي يحقق هذا التوازن، والذي يفرض على جميع مكونات المجتمع –حكاماً ومحكومين، مؤسسات وأفراد، احترام الدستور والتقيد بالأنظمة، وممارسة الحقوق والحريات وأداء الواجبات التي كفلها الدستور بروح المواطنة المسؤولة، والتي تمتد لتشمل حتى حاكم الدولة، حيث إن تكاليفه وواجباته كما يذهب البعض كلها مستمدة من شرع الله تعالى، وتتركز أيضاً في تنفيذ شرعه، وأن حقوقه على المواطنين مستمدة من شرع الله وتتركز في تمكينه في تنفيذ التكاليف التي فرضها شرع الله، ومن ثم فلا قداسة أو عصمة شخصية يتميز بها عن أي مواطن عادي، فسلوكه الشخصي أو الحكومي معرض للخطأ والصواب ويستوجب تباعاً لذلك الحساب والمؤاخذة، كما أن حقوقه تتلخص في الطاعة والنصر، وفق ما شرعه الله ورسوله(١).

كما أنه وباعتبار المواطنة مشاركة في وطن واحد، فإن الأمر لم يعد يقتصر على الدولة الواحدة، بل أصبح من اهتمام جميع الدول من خلال ظهور مصطلح المواطن العالمي باعتباره شريكاً مع الآخرين في الإنسانية، وبذلك أصبح النضال من أجل حقوق المواطن هو نضال من أجل الإنسانية، وهو ما تسعى المواثيق الدولية إلى تأكيده، وحمل الدول على الالتزام به من أجل تمتع جميع المواطنين بالحقوق الأساسية للإنسان(٢).

(١) د. عبدالعزيز محمد حسن سرحان، "ضمانات حقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة الإسلامية وأحكام المحاكم الدولية والوطنية" مجلة العلوم القانونية والاقتصادية: جامعة عين شمس–كلية الحقوق مج ٢٣، ع ١,٢ (١٩٨١)، ص١٩.

(٢) د. الحسين عثمان الشريف عبدالعزيز، مرجع سابق، ص٥٧.

المطلب الثاني

تجارب اليابان والصين وألمانيا في تعزيز قيم المواطنة

نتناول في هذا المطلب تجارب بعض الدول في المواطنة، مثل: اليابان والصين وألمانيا، مع ذكر النظم والقوانين والدور التربوي في تعزيز المواطنة في هذه الدول، وذلك على النحو التالي:

أولاً: -تجارب اليابان في تعزيز قيم المواطنة:

تعود أهم الإصلاحات المتعلقة باليابان إلى فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي لها من عام ١٩٤٥-١٩٥١م، حيث كانت المواطنة تتبع قبل هذا التاريخ الأمبراطور كرعاياه له، وبعد الدستور الذي وضعته دولة الاحتلال أصبحت السيادة للشعب الياباني وليست للأمبراطور، وبالتالي أصبح المواطنون هم أصحب الحقوق الكاملة في نظام ديمقراطي ليبرالي لأول مرة في تاريخها(١).

أساليب تعزيز المواطنة في اليابان:

الدستور الياباني ودوره في تعزيز قيم المواطنة:

تضمن الدستور الياباني باعتباره الوثيقة التشريعية الأسمى في البلاد على العديد من القواعد المنظمة لعلاقة المواطنين بالنظام السياسي، كما تناول حقوق وواجبات المواطنة، وحدود اختصاصات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما نظم وسيلة التحول الديمقراطي الذي يعد الغاية من الدساتير العالمية(٢).

---

(1) Avenell, Simon. "Transnationalism and the Evolution of Post-National Citizenship in Japan." Asian Studies Review, vol. 39, no. 3, Sept. 2015, p. 376.

(٢) د. صالح حسن عبدالله، الدستوران اليابانيان ١٨٨٩ و ١٩٤٧ دراسة تاريخية (مقارنة)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد، ٢١، ع ٢، ربيع الاول ١٤٣٥هـ-فبراير ٢٠١٤م، ص٦٦.

وفي هذا الإطار يرتكز النظام السياسي الياباني على الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلى الديمقراطية البرلمانية، حيث أعلن أن مصدر السيادة هو الشعب، كما تنحصر السلطة التشريعية في يد البرلمان، وأن السلطة التنفيذية يتولاها مجلس الوزراء، والسلطة القضائية تضطلع بها المحاكم، كما أصبح بمقتضى الدستور الصادر عام ١٩٤٧م الأمبراطور رمز للدولة فقط بعد أن كان يملك جميع الصلاحيات على البلاد قبل عام ١٩٤٥م(١).

وقد ساهم هذا الدستور في تحول اليابان إلى دولة ديمقراطية سلمية وبرلمانية مع الاحتفاظ بخصوصيتها وإرثها التاريخي، مع حقها الكامل في التحديث والتغيير، وذلك على عكس دستورها السابق الصادر في عام ١٨٨٩م الذي وضع في عهد ميجي الذي حول الدولة اليابانية إلى العسكرة والتوسع الاستعماري والذي انتهى بخضوعها للمرة الأولى للاحتلال الأجنبي(٢).

وللمواطنة في الدستور الياباني مدلول خاص من حيث كونها مواطنة مسؤولة تجمع بين مسؤولية المواطن نحو مجتمعه، ومسؤولية المجتمع نحو مواطنيه، مع أن المواطن الياباني كما يذهب البعض يخجل عن التحدث عن حقوقه، حيث ينظر دائماً إلى واجباته بالدراسة والتمعن ثم العمل بمهارة لإتقان

(١) نموذج التشريعات المتعلقة بالشرطة، اليابان، قانون الشرطة اليابانية، ١٩٥٤، قانون تنفيذ واجبات الشرطة، ١٩٤٨، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١١م، ص٣.

(٢) د. صالح حسن عبدالله، مرجع سابق، ص٦٧، وبالرغم من ذلك فإن البعض يرى أن هذا الدستور السابق قد حول البلاد إلى الحداثة بانفتاح اليابان على العالم وتطوير التعليم وإرسال آلاف المواطنين إلى الخارج للدراسة في العلوم المختلفة ومواكبة التطورات التكنولوجية، وللمزيد، انظر، د. خليل حسن، اليابان من وجهة نظر عربية: المواطنة أولا، ٢٠١٨/١/٦م، اخبار الخليج، http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1104163.

الأداء، وبذلك من واجبات المواطن الياباني احترام وطنه والإخلاص له، واحترام الأمبراطور والإخلاص له، وكذلك احترام حكومته وبرلمانه والإخلاص لهما، وذلك عن طريق التصويت بحرية، واختيار الشخص المناسب لها دون أي نزعة خاصة أو عرقية أو طائفية أو قبلية، حيث يعتمد انتخاب شخص أو حزب ما على ما سجله من إنجازات خلال فترة مسؤوليته السابقة، ففي الغالب يتم الاختيار لانجاز خطة الدولة أو الوطن في مرحلة معينة ووقت محدد، وليحاسب على ما أنجز بعد هذه الفترة، فهناك عادة اتفاق شعبي حيث لا يرتبط المواطن بحزب معين أو بآيديولوجية أو بطائفة أو بقبيلة محددة، بل يعتمد على ما حققه من إنجازات وطنية وسياسات الحزب في حكومته السابقة، وأهم هذه الانجازات هو توزيع ثروة البلاد على الشعب، ومنع تباين الثراء، وكذلك توفير الوظائف لجميع المواطنين، وحرية المواطن في العمل على تحقيق طموحاته، وتوفير الرعاية التعليمية والصحية للجميع، فضلاً عن المشاركة الجماعية التي تعد صفة مهمة في المجتمع الياباني، والتي يتم تعليمها للأطفال منذ الصغر(١).

كما تفرد الدستور الياباني في تعزيز قيم المواطنة على نحو لم يسبق له مثيل من حيث إدراجه مادة تضع العمل واجب قومي وفرض على المواطن الياباني، والهدف منه ترسيخ قيمة العمل والإنتاج في المجتمع، حيث لا يشترط أن يكون المواطن محتاجاً إلى العمل إذ تفرض على جميع المواطنين حتى وإن كانوا في غير حاجة إلى ما يجنيه منه(٢).

---

(١) د. خليل حسن، مرجع سابق.

(٢) المؤمن عبدالله، العمل والاجتهاد... مادة فريدة في الدستور الياباني، ٢٠١٧/١٠/٩م، موقع اليابان بالعربي، https://www.nippon.com/ar/column/g00452/

ثانياً: -تجارب الصين في تعزيز قيم المواطنة:

مثلما حدث مع اليابان بعد الحرب العالمية الثانية من تحول مفهوم المواطنة من التبعية للأمبراطور إلى المواطنين أنفسهم، فقد استخدم المثقفون في الصين هذا المفهوم لتغيير الهوية من أن يكون الشعب الصيني رعايا للأمبراطورية إلى مواطنو دولة قومية حديثة(١)، وعند ظهور هذا المفهوم في آواخر الأمبراطورية الصينية ارتبط بمقترحات الإصلاح الليبرالية التي تمت صياغتها في ذلك الوقت بعد الهزائم المتتالية من قبل القوى الخارجية، ولذا بدأت أسرة تشينغ سلسلة من الإصلاحات التي تهدف إلى تحول الأمبراطورية الصينية بطريقة تضمن بقائها، وفي نهاية القرن التاسع عشر روج بعض العلماء لفكرة الوحدة الوطنية لتعبئة المواطنين الصينيين، ومع نهاية حكم أسرة تشينغ، حدث تحول كبير في الهوية حدث فيه تحول الأفراد من رعايا الأمبراطور إلى مواطنين دولة قومية(٢).

كما ظهر مصطلح المواطنة التنموية في الصين ما بعد الاشتراكية بهدف إعادة تسويق النظام الاشتراكي للعمل والتوزيع من أجل من أجل التنمية الاقتصادية السريعة، والانتقال من المواطنة الاشتراكية إلى المواطنة التنموية القائمة على السوق، وهي يقصد بها مفهوماً قانونياً للحكم السياسي، لكنها نموذج واقعي للحكم الاجتماعي السياسي في الإصلاح ما بعد الاشتراكية حيث التقارب مع

---

(1) Wei-Yun CHIU, and Wen-Huei CHENG. "'New Citizen' : The Formation and Evolution of the Concept of Citizenship in Modern China." Concepts & Contexts in East Asia, no. 5, Dec. 2016, p. 128.

(٢) Burnay Matthieu, and Pils Eva. "Weaponizing Citizenship in China: Domestic Exclusion and Transnational Expansion." State Crime Journal, vol. 9, no. 1, Jan. 2020, pp. 4-5.

المجتمعات الرأسمالية المجاورة في الطبيعة الاجتماعية والسياسية التي تحكم العلاقات بين الدولة والمواطنين(١).

ـ أساليب تعزيز قيم المواطنة بالصين:

١-الدستور الصيني وتعزيز المواطنة:

ينص الدستور الصيني على أن جميع الأشخاص الذين يحملون الجنسية من مواطني جمهورية الصين الشعبية هم مواطنون في جمهورية الصين الشعبية (المادة ٣٣)، كما يوضح الدستور في نفس المادة أن لكل مواطن مجموعة من الحقوق وفي ذات الوقت يجب أن يؤدي الواجبات المنصوص عليها في الدستور والقوانين الأخرى، وأن جميع هذه الحقوق والواجبات المرتبطة بالجنسية الصينية مدرجة في الفصل الثاني من الدستور الصيني، غير أنه ما تزال الحماية الدستورية محدودة للمواطنين، وخاصة في ظل دستور غير قابل للتقاضي حيث تأسس النظام القانوني في إطار دستوري ضعيف لا يملك فيه القضاء سلطة على فرض القواعد الدستورية(٢).

كما أن الحكومة الشيوعية لم تكن تبالي تجاه مخاوف الحكومات المجاورة لها، والتي كانت تنظر إلى الصينيين في الخارج باعتبارهم المظهر المرئي للاستعمار الصيني والطليعة للتسلل والتخريب والثورة الشيوعية، ويتم النظر إلى الجنسية المزدوجة بأنها تمثل تحدياً لسيادة الدولة، ومن ثم يتعين على المهاجرين الاختيار ضمن نظام المواطنة الصارم إما أن تكون مواطناً في بلدك الأم أو تحمل

---

(1) Kyung-Sup, Chang. "Why Developmental Citizenship, Why China? An Analytic Introduction." CITIZENSHIP STUDIES, vol. 24, no. 7, 20201002, p. 847.

وللمزيد حول المواطنة التنموية، وخلفياتها التاريخية، ذات المرجع ص ٨٤٨ وما بعدها.

(2) Ibid, pp. 5-6.

جنسية الدولة المضيفة، حيث إن الانتماء المتعدد، كما دعا إليه أنصار الجنسية المزدوجة، ينظر إليهم على أنهم يزعزعون استقرار المصالح الوطنية للدولة(١).

وبموجب المواطنة في الصين فإن المواطنون الصينيون بالخارج الذين حصلوا على الجنسية الأجنبية فقد حقوق المواطنة بشكل دائم على المستوى المحلي، غير أن الذين يسافرون إلى الخارج يفقدون وضعهم المؤقت فقط، حيث يمكنهم إعادة تنشيطه عند عودتهم للعيش في جمهورية الصين الشعبية (٢) ، وفي إطار محاولة تغيير هذا الوضع تم التقدم بمقترح عام ٢٠٠٥م إلى المؤتمر الاستشارى السياسى بأن الجنسية المزدوجة قد تكون مفيدة لجلب المزيد من المواهب والتكنولوجيا والأموال والخبرة الإدارية إلى الصين إلا أن هذا الاقتراح قد رفض(٣)، ومن ثم يظل نص المادة (٣) من قانون الجنسية لجمهورية الصين الشعبية التي ترفض الاعتراف بتمتع المواطنين الصينيين بالجنسية المزدوجة(٤).

كما أقرت الصين في دستورها الصادر ١٩٥٤م بأن الحقوق الأساسية للمواطنين تشمل، حرية الرأي، وحرية الصحافة وحقهم في المحاكمة العادلة، وحرية الدين والمعتقد، وحق الانتخاب، وحقوق الملكية، كما نصت المادة (٣) من الدستور بأنها دولة متعددة القوميات موحدة، تتساوى فيها جميع القوميات، وأن

---

(1) Low, Choo. "Defending National Identity and National Interests: The Limits of Citizenship Transnationalism in Germany and China." Journal of International Migration & Integration, vol. 16, no. 3, Aug. 2015, P. 719.

(2) Low, Choo. Op. Cit, P. 729.

(3) Ibid, P. 730.

(٤) نص القانون الذي أجيز في الجلسة الثالثة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٦م،

https://www.fmprc.gov.cn/ara/lsfw/887/t22538.shtml

التمييز والاضطهاد تجاه أي قومية ممنوع، فضلاً عن نص المادتين (٨٥، ٨٦) من الدستور من أن جميع مواطني الدولة متساوون أمام القانون، وأن جميع مواطني الدولة الذين بلغوا الثامنة عشرة من العمر لهم الحق في الانتخاب والترشح بصرف النظر عن قوميتهم وعرقهم وجنسهم ... الخ [١].

٢-الأساليب الأخرى في تعزيز قيم المواطنة بالصين:

أ-تعليم قيم المواطنة ضمن مناهج التعليم العام:

يتم الاهتمام بقيم المواطنة في الصين في مرحلة مبكرة تبدأ من مدارس رياض الأطفال بهدف لترسيخ قيم الولاء والانتماء وروح العمل الجماعي واحترام النظام والسلطة والتقيد بالنظام، فضلاً عن اعتبار مادة التربية السياسية من أهم المواد في مناهج التعليم العام بمراحله الثلاث، ويتم من خلالها تعزيز العقيدة الشيوعية والحزب الشيوعي واحترام السلطة والاشتراكية وغيرها، كما تعد موضوعات المشاركة السياسية والتعاون والمسؤولية من أهم الموضوعات التي يتم غرسها بهدف التطبيق العملي لها فيما بعد[٢].

ب-عدم السماح بالجنسية المزدوجة:

لا تسمح الدولة الصينية بالجنسية المزدوجة، باعتبار أن الولاء غير المقسم هو السبب الرسمي الذي قدمته الدولة الصينية، وأن غير ذلك يمثل تحدياً لسيادة الدولة، وهو ما أشار إليه بيان عام ٢٠٠٥م من أن الاعتراف بالجنسية المزدوجة ليس في مصلحة الصين لما يشكله من خلق ولاءات متضاربة[٣]، ويرى البعض

---

(١) د. عبد الرحمن بن محمد عسيري، التجارب العربية والعالمية لتعزيز قيم المواطنة، ورقة عمل مقدمة لندوة تعزيز قيم المواطنة ودورها في مكافحة الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بالتعاون مع إمارة منطقة القصيم، ١٧ نوفمبر ٢٠١٥م، ص٣٢، ٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص٣٣.

(3) Low, Choo. Op. Cit, pp. 732-733.

أن قيام الحزب الواحد بالصين بتعريف المواطنة بهذا الشكل أدى إلى استخدامها أداة للقمع والسيطرة على السكان(١).

ثالثاً: -تجارب ألمانيا في تعزيز قيم المواطنة:

اعتمدت ألمانيا المواطنة الرسمية القائمة على الطابع الإقليمي للجرمانية في إطار الانتماء القانوني الذي تقره الدولة، والمحدد بمقتضى قانون المواطنة ١٩٩٩م، والمطبق بقانون الجنسية منذ عام ١٩١٣م الذي يقوم على رابطة الدم، حيث استبعد هذا القانون الأخير الاعتداد بالولادة بالإقليم-رابطة الإقليم-أو التجنس القائم على الإقامة طويلة الأمد للفرد داخل أراضي الدولة إلى أن صدر قانون الجنسية لعام ١٩٩٠م الذي هدف إلى تشكيل النظام السياسي الألماني لما بعد فترة الحرب والمواطنة القائمة على العرق(٢).

أساليب تعزيز قيم المواطنة بألمانيا:

التشريعات الألمانية وتعزيز قيم المواطنة في المجتمع الألماني:

الدستور الألماني وتعزيز قيم المواطنة:

رسم الدستور الألماني (النظام الأساسي الصادر عام ١٩٤٩م والمعدل عام ٢٠١٢م) حدوداً للتشريع القانوني في إطاره الدستوري، والذي يلزم إدارة الدولة بالحق والقانون، حيث يشير الفصل الأول إلى الحقوق الأساسية ومنها، المادة الأولى التي تتناول كرامة الفرد، والتزام الدولة بالحقوق الاساسية للفرد وأن كرامته غير قابلة للمساس، فاحترامها وحمايتها يمثلان واجباً إلزامياً على جميع سلطات الدولة، حيث يؤمن الشعب الألماني بعدم المساس والإخلال بحقوق الإنسان كقاعدة أساسية للتعايش ضمن أي مجموعة بشرية، وللسلام والعدالة في العالم،

(1) Burnay Matthieu, and Pils Eva. Op. Cit,p. 4.

(2) Fogelman, Tatiana. "Becoming-German: Integrationism, Citizenship and Territorialization of Germanness." Geoforum, vol. 113, July 2020, pp. 65-66.

وأن على الدولة واجب احترامها وحمايتها، فضلاً عن المادة الثانية التي نصت على الحريات الشخصية، من حقه في تنمية شخصيته، وحقه في الحياة والسلامة البدنية، وأن تكون حريته مصونة بحيث لا يجوز التدخل فيها إلا بقتضى القانون، كما تشير المادة الثالثة إلى المساواة أمام القانون بين الجميع وحظر التمييز بينهم لأي سبب(١).

أنظمة المواطنة والجنسية:

أدخلت ألمانيا عدة تعديلات على المواطنة المبنية على التجنس، والتي كانت مطبقة في قوانين الجنسية لعام ١٩١٣م، وقانون الأجانب لعام ١٩٦٥م، وقانون الجنسية الألماني لعام ١٩٩٩م، حيث كان اكتساب الجنسية في ألمانيا فقط على أساس مبدأ النسب (حق الدم)(٢).

وبمقتضى القانون الجديد يتم منح الجنسية الألمانية تلقائياً للأشخاص الذين يولدون في ألمانيا لأب أجنبي أقام في ألمانيا بشكل قانوني لمدة ٨ سنوات أو حصل على تصريح إقامة غير محدود لثلاث سنوات على الأقل، كما يمكن أن يصبح الشخص مواطناً ألمانياً بالميلاد على الأراضي الألمانية لأبوين أجنبيين مع

(١) د. عبد الرحمن بن محمد عسيري، مرجع سابق، ص٢٥؛ وللاطلاع على المزيد من الحقوق الواردة بالدستور الألماني، انظر،

https://www.constituteproject.org/constitution/German_Federal_Republic_2012.pdf?lang=ar

(٢) للمزيد حول العوامل الداخلية والخارجية التي أدت بها إلى هذا التعديل والتغيير في الموقف،

Anil, Merih. "No More Foreigners? The Remaking of German Naturalization and Citizenship Law, 1990–2000." Dialectical Anthropology, vol. 29, no. 3/4, Sept. 2005, pp. 453-454.

وحول أسباب حول عدم قبول ألمانيا لمسألة الجنسية المزدوجة، انظر،

Low, Choo. Op. Cit, p. 732.

الاحتفاظ بالجنسيتين حتى سن ٢٣ عاماً والذين ينبغي عليهم أختيار أي الجنسيتين يتم الاحتفاظ بها، حيث لا يسمح النظام بالجنسية المزدوجة(١).

وبصفة عامة ينبغي توافر المتطلبات الواردة في المبادئ التوجيهية الإدارية التي عادة كان يجب الوفاء بها، وذلك حتى عام ٢٠٠٠م، وهو أن تتحقق السلطات إذا ما كان مقدم الطلب-بالنظر إلى وضعه الشخصي-يمثل إضافة قيمة للمجتمع الألماني، وما إذا كان تجنيسه مرغوباً وفقاً للمعايير السياسية والاقتصادية والثقافية المشتركة في ألمانيا(٢)، وقد تم توجيه النقد لهذه المتطلبات، ومن أن بعض الحالات التي تم منحها الجنسية الألمانية اعتماداً على أنها تقدم قيمة للمجتمع الألماني لم يحدث، حيث تم منح الجنسية الألمانية لبعض لاعبي كرة القدم للعب في المنتخب القومي، وفي حقيقة الأمر لم يلعب مباراة واحدة للمنتخب حيث أصيب وبعد الإصابة لعب لبعض الأندية خارج ألمانيا، وبالتالي لم يمثل الدولة في أي مناسبة قومية.

أساليب تعزيز قيم المواطنة بألمانيا:

تتعدد أساليب تعزيز قيم المواطنة في ألمانيا باعتبارها من دول العالم المتقدم، وأهم هذه الأساليب:

---

(1) Anil, Merih. Op. Cit, pp. 453-454.

وللمزيد حول قانون الجنسية الألماني قبل تعديلات عام ٢٠٠٠م، انظر،

Hoffman, Holger. "The Reform of the Law on Citizenship in Germany: Political Aims, Legal Concepts and Provisional Results." European Journal of Migration & Law, vol. 6, no. 3, July 2004, pp.195-196.

(٢) للمزيد حول هذه المتطلبات، انظر، Hoffman, Holger. Op. Cit, pp.196-197، وأيضاً المتطلبات في (قانون الأجانب الجديد) الذي دخل حيز النفاذ في الأول من يناير ٢٠٠٥م، Hoffman, Holger. Op. Cit, pp. 198-199.

أ- الأسرة : حيث تعد الأسرة حجر الأساس بالرغم من توسع طرق العيش المنفرد والحرية المرتبطة به، وما حدث من تلاشي التوزيع التقليدي لأدوار الجنسين في المجتمع الألماني، حيث تعمل الحكومة الألمانية على الاهتمام بالأسرة وتربية الأطفال وطريقة تنشئتهم بحيث يتم تعزيز قيم المواطنة وتنميتها، ومن ثم تعد الأسرة المرجع الرئيس لتعزيز قيم المواطنة في المجتمع الألماني بالرغم من تراجع دورها على مستوى العالم.

ب-توطين واندماج السكان من أصول أجنبية : حيث ترى الحكومة الألمانية أن توطين واندماج السكان من أصول أجنبية له أولوية مطلقة في سوق العمل، كما تعد مسائل التدريب والتأهيل وتعلم اللغة الألمانية من أهم مفاتيح هذا الاندماج(١)، فضلاً عن الاهتمام بجيل الشباب وتأهيلهم، حيث يساهم حوالي ثلاثة أرباع الشباب في نشاطات واهتمامات تتعلق بالبيئة والمجتمع، ومساعدة كبار السن الذين في حاجة للرعاية، والاهتمام أيضاً بحماية الطبيعة والحيوانات، ومساعدة الفقراء، والاهتمام بالمهاجرين الأجانب والمعاقين، فضلاً عن اهتمام نسبة عالية منهم بالأنشطة التطوعية في المجالات الاجتماعية والبيئية، بالإضافة تعزيز قيمة المواطنة بالاهتمام بفئة مهمة في المجتمع وهي فئة كبار السن، تلك الفئة المرتفعة في ألمانيا، والتي تمثل نحو ربع سكان البلاد، والثالثة في في العالم بعد اليابان وإيطاليا، وهي فئة نشطة اجتماعياً، ومالياً ليس لديها مشكلات كبيرة لاهتمام الدولة بهم في أنظمة التقاعد(٢).

---

(١) هناك العديد من الصعوبات في اندماج الاجانب بالرغم من التغييرات القانونية بشأن التجنس عام ١٩٩٣م، حيث يعد نحو ٨٠% من الاجانب الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً من الأجانب، Blau, Jessamyn. Op. Cit, pp. 15-16.

(٢) د. عبد الرحمن بن محمد عسيري، مرجع سابق، ص٢٦-٢٨.

المبحث الثالث

تجربة المملكة العربية السعودية

كنموذج لتجارب الدول الخليجية في تعزيز قيم المواطنة

من واقع بذل الدولة السعودية جهودها لتحقيق الوحدة الوطنية بين مختلف عناصر الشعب واستخدامها لسلطتها في تقوية عادات الاتصال والتعاون والتضامن بين أفرادها، والذي بمقتضاه تزيد من قوة الدولة، وهو أحد الأسباب الرئيسة في أن الاتحاد بين الشعب في الدولة الحديثة قد أثبت جدواه السياسية، وأكد سيادة الدول القومية في العالم(١).

وكذلك تمثل القومية العرقية المتمثلة في النسيج القبلي المكون الرئيس لكيان المجتمع السعودي، حيث لم يكن للدولة كيان جغرافي واحد وذلك قبل توحيد البلاد على يد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، إذ كانت تغلب الانتماءات القومية والجغرافية في تحديد المرجعية الوطنية للأفراد ولم تكن تخضع هذه القومية أو القبائل لراية سياسية واحدة، ومن هنا بدأت التحديات أمام الملك المؤسس في صهر هذه القبائل في دولة موحدة لها كيان سياسي محدد المعالم وتخضع للنظام بحيث تذوب معها كافة القوميات، وقد تحقق له ذلك عن طريق إنشاء الهجر وجعل الولاء للدين والعقيدة بدلاً من الانتماءات القبلية(٢)، وسوف نتناول المواطنة بالمملكة العربية السعودية، وسبل تعزيزها على النحو التالي:

(١) د. جعفر عبدالسلام، مرجع سابق، ص٢٢، ٢٣.

(٢) للمزيد، انظر، د. عبد الرحمن بن محمد عسيري، مرجع سابق، ص٣، ٤.

المطلب الأول

المواطنة المسؤولة بالمملكة العربية السعودية

يقصد بالمواطنة في المملكة العربية السعودية تلك المواطنة المسؤولة التي تعني قدرة الشخص على أداء واجباته، وتحمل نتائج أفعاله وأقوله وما يترتب عليهما، وذلك بأشكالها المختلفة من مسؤولية ذاتية تزيد من قدرات الفرد لعلو شأنه، أو مسؤولية اجتماعية من الالتزام تجاه الأسرة والتطوع في المجتمع، أو المسؤولية الوطنية من الانتماء للدولة والولاء لها والالتزام بالقوانين.

وقد مرت المواطنة المسؤولة في مراحل التعليم المختلفة بعدة مراحل، ففي المرحلة الأولى التي كانت بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٦م شهدت ظهور التربية المدنية تحت مسمى التربية الأخلاقية والمواطنة، وجسد هذا التعليم الأسرة، والأمة، والوطن، والوطنية، والحكومة، والواجب الحكومي، وأنواع الحكومة، والدستور، والحقوق الفردية، والسلطات العامة في الدولة، وبالرغم من قصر المرحلة فقد أصبح الأشخاص مؤهلين للعمل بالقطاعين العام والخاص، وفي عام ١٩٣٠م، تغير مسمى المادة إلى المعلومات المدنية، وقدم محتوى مشابهة لما يقدم في المناهج الدراسية، وفي المرحلة الثانية التي بدأت من ١٩٣٦ إلى ١٩٨٤م، غابت التربية المدنية عن نظام التعليم، وبين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٠م، عادت التربية المدنية إلى نظام التعليم مرة أخرى، وفي هذه الفترة كان هناك نظام تعليمي جديد يهدف إلى تطوير التعليم، وهو مشابه لنظام التعليم العالي في أن الطلاب يمكنهم اختيار موادهم ووضع جداولهم الفردية[1]، وفي عام ١٩٩٠م تم الغاء النظام، وبدأت المرحلة الحالية بإعادة إدخال التربية المدنية في المنهج

(1) Alharbi, Badr Abdullah. "Citizenship Education in the Kingdom of Saudi Arabia: History and Current Instructional Approaches." International Journal of Education and Literacy Studies, vol. 5, no. 4, Oct. 2017, p. 80.

الوطني في العام الدراسي ١٩٩٧م كمادة مستقلة في المدارس العامة في جميع المراحل من الصف الرابع الابتدائي من خلال استخدام أساليب المشاركة النشطة التي تشجع الطلاب على النقاش والتساؤل والمشاركة[١].

أولاً: -الحقوق والواجبات المترتبة على المواطنة المسؤولة بالمملكة العربية السعودية

يتمتع المواطن السعودي بمجموعة من الحقوق، كما يتحمل في مقابلها عدة التزامات أو واجبات، وذلك على النحو التالي:

حقوق المواطن السعودي:

يكفل النظام للمواطن السعودي وفقاً للشريعة والنظام مجموعة من الحقوق أبرزها:

الحكم بالعدل والشورى والمساواة، وحماية حقوقه طبقاً للشريعة الإسلامية.

مساعدة المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة ودعم النظام الاجتماعي.

توفير التعليم العام ومكافحة الأمية وتهيئة مجالات التعليم الجامعي والفني وغيره.

توفير الرعاية الصحية لكل مواطن.

تيسير مجالات العمل ووضع الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل.

توفير الأمن للجميع ومنع تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام.

منع التجريم أو العقاب إلا بناء على نص شرعي أو نظامي.

(1) Ibid, pp. 80-81.

التعبير بالكلمة الطيبة وفق أنظمة الدولة بما يساعد على التثقيف ويدعم الوحدة الوطنية[١].

واجبات المواطن السعودي:

الانتماء والولاء للوطن، من حيث ارتباط المواطن بوطنه، وبكل ما يرمز إليه من قيم وثقافة وتاريخ، وما يضمن سلامته وبقاءه، وهو يأخذ عدة جوانب أهمها: الولاء لولي الأمر بطاعته وتوقيره والوفاء له بالعهد، وكذلك الانتماء للوطن بمحبته وإعماره والدفاع عنه بما يحقق وحدته، وأيضاً أداء الواجبات والمسؤوليات الوطنية باحترام الأنظمة والمحافظة على المنشآت والمرافق العامة والخاصة.

الاعتزاز بالوطن والافتخار به، بما يعزز القيم الإنسانية، ويرفع من شأن الشخصية الوطنية، وذلك طريق: الاعتزاز بالدين الإسلامي، وبخدمة الحرمين الشريفين والمسلمين، والاعتزاز بالوحدة الوطنية ورموز الوطن، وكذلك الاعتزاز باللغة العربية-لغة الوطن-والاعتزاز بتراثه وثقافته وإرثه الحضاري، وغير ذلك من المنجزات من المحافظة عليها وعدم الإضرار بها أو السماح بذلك[٢]، وهذا الحق هو ما أشار إليه بعض الفقه الدولي من الحق في استخدام اللغة الوطنية في

(١) للمزيد حول هذه الحقوق غيرها، انظر، د. ماهر ذيب سعد الدين أبو شاويش، ص٤٦٢ وما بعدها؛ وانظر أيضاً، حقوق المواطن مثل: الكرامة، والأمن، والكفاية الاقتصادية، حسن موسى الصفار، مرجع سابق، ص٢٣.

(٢) وهناك واجبات العامة مثل: اعلاء كلمة الله، والدفاع عن الوطن ضد المعتدين، والتعاون مع أبناء الوطن، والعمل في سبيل رفعة شأن الوطن، حسن موسى الصفار، مرجع سابق، ص٢٠، ٢٣؛ وللمزيد حول هذه الواجبات وغيرها، من الطاعة لولي الأمر، والنصيحة له، والالتزام بالأنظمة، والدفاع عن الوطن، انظر، د. ماهر ذيب سعد الدين أبو شاويش، مرجع سابق، ص٤٧٠ وما بعدها.

ممارسة الحق في التعليم والثقافة، باعتباره حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان في استخدام اللغة الوطنية كأداة للتخاطب والاتصال(١).

ثانياً:-الحقوق والواجبات المترتبة على المواطنة في أنظمة المملكة العربية السعودية:

يعد التشريع مصدراً للحقوق والحريات، وللدستور فيها المرتبة الأسمى حيث يتضمن أحكاماً عامة ومبادئ تتصف بالعلو وتضفي على الموضوعات التي تعالجها طابع الشرعية والدستورية مما يجعلها تحاط بضمانات حقيقية، ومن بين هذه الموضوعات المواطنة لأهميتها، فقد احتوى الدستور على العديد من البنود التي تؤكد هذه الأهمية، ومن بينها بطبيعة الحال دستور المملكة العربية السعودية الذي نص على العديد من هذه الحقوق والالتزامات التي تعزز قيم المواطنة، وهي نوعان: الأنظمة الأساسية المتعلقة بالحكم، والأنظمة العامة المتعلقة بالشؤون العامة للدولة، ويتمثل النوع الأول في النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الوزراء، ونظام مجلس الشورى، ونظام هيئة البيعة، ونظام المناطق.

وقد احتوى النظام الأساسي للحكم الصادر في عام ١٤١٢هـ على العديد من الأقسام حيث تناول المبادئ الأساسية للدولة، ونظام الحكم، والمبادئ الاقتصادية، والحقوق والواجبات، وسلطات الدولة، والشؤون المالية، وأجهزة الرقابة، وللحقوق والواجبات الواردة بهذا النظام المرتبة الأعلى باعتبارها واردة في الدستور أعلى وثيقة في الدولة.

وهنا ننوه الى أن القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة هما دستور المملكة العربية السعودية، ومن ثم فإن جميع الأنظمة الوضعية تستمد شرعيتها من الكتاب والسنة، وهو ما نصت عليه الماة (٧، ٨) من النظام الأساسي للحكم من

(١) د. صلاح الدين عامر، "الحق في التعليم والثقافة الوطنية في الأراضي المحتلة في ظل القانون الدولي العام المعاصر" المجلة المصرية للقانون الدولي، مج ٣٤ (١٩٧٨)، ص١١٠.

أن الحكم في المملكة العربية السعودية يستمد سلطته من كتاب الله تعالى وسنه رسوله وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة، كما يقوم الحكم في المملكة على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية.

١-أهم الحقوق الواردة بالنظام الأساسي للحكم:

في سبيل إرساء دعائم الحكم الرشيد نص النظام الأساسي للحكم على الحقوق التي يتمتع بها المواطن السعودي، والتي بدونها سيؤثر على استقرار وأمن الدولة، حيث تعد هذه الحقوق أساسية في المواطنة، وأن التفريط فيها سيؤدي إلى تهديد الوحدة الوطنية(١)، وأبرز هذه الحقوق:

تلك الواردة بالمادة (١٠) من قيام الدولة بتوثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

الواردة بالمادة (١٢) من قيام الدولة بتعزيز الوحدة الوطنية ومنع كل ما يؤدي إلى التفرقة والفتنة والانقسام.

ما تم النص عليه في المادة (١٣) من الحق في التعليم الهادف الذي يؤدي إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء وإكسابهم المعارف والمهارات وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم محبين له ومعتزين بتاريخه.

حرية الملكية الخاصة وحرمتها والتي تم النص عليها في المادة (١٨) وحظر مصادرة الأموال إلا للمصلحة العامة مع التعويض العادل.

ما تم النص عليه في المادة (٢٠) من حظر فرض الضرائب والرسوم إلا عند الحاجة وعلى أساس من العدل.

حقوق تم النص عليها في المادة (٢٢) من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خطة علمية.

---

(١) . الحسين عثمان الشريف عبدالعزيز، مرجع سابق، ص٥١.

حقوق نص عليها النظام الأساسي في المواد (٢٣، ٢٤، ٢٦) من حماية الدولة لعقيدة الإسلام وتطبيق شريعته والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكذلك القيام بواجب الدعوة إلى الله، وإعمار الحرمين الشريفين وخدمتها وتوفير الأمن والرعاية لقاصديها، وكذلك حماية الدولة لحقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.

حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة ودعم النظام الاجتماعي بحيث تقع كفالته على الدولة كما ورد في المادة (٢٧).

حقوق تتعلق بقيام الدولة بتيسير مجالات العمل لكل قادر عليه، وسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل وهو ما تم النص عليه في المادة (٢٨).

حقوق تتعلق بتوفير الدولة للتعليم العام ومكافحة الأمية، والعناية بالصحة وتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن حيث تم النص عليها في المادتين (٣٠، ٣١).

ما تم النص عليه في المادة (٤٣) من أن مجلس الملك ومجلس ولي عهده مفتوحان لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة، ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشؤون، وغير ذلك من الحقوق الأساسية[١].

---

(١) للمزيد حول هذه الحقوق وغيرها، انظر، النظام الأساسي للحكم : https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb- 4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1؛

وأيضاً، محمد بن عبدالله السهلي، حقوق وواجبات المواطن الأساسية، جريدة الرياض، العدد ١٣٩٩٠، ٢١ رمضان ١٤٢٧هـ-١٣ اكتوبر ٢٠٠٦م؛ الحسين عثمان الشريف عبدالعزيز، مرجع سابق، ص٥٢، ٥٣.

٢-أهم الواجبات الواردة بالنظام الأساسي للحكم:

وفي مقابل الحقوق السابقة، ومن منطلق عدم وجود حق دون أن يقابله واجب، نتناول أهم هذه الواجبات الواردة بالنظام الأساسي للحكم، وهي:

ما تم النص عليه في المادة (٦) من مبايعة الملك على كتاب الله وسنة رسوله وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره.

واجبات تم النص عليها في المادة (٩) من وجوب تربية أفراد الأسرة على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.

وجوب تعزيز الوحدة الوطنية وعدم القيام بها يؤدي للفرقة والفتنة والإنقسام وهو ما تم النص عليه في المادة (١٢).

ما تم النص عليه في المادتين (١٦، ٣٤) من واجب المحافظة على الأموال العامة، والدفاع عن العقيدة الإسلامية والوطن.

الإلتزام وفقاً للمادة (٣٩) بالتعبير بالكلمة الطيبة في وسائل الإعلام وبأنظمة الدولة، وحظر ما يؤدي إلى الفتنة والانقسام أو مس أمن الدولة وعلاقاتها العامة، أو الإساءة إلى كرامة الإنسان وحقوقه(١).

وما تم النص عليه في النظام الأساسي للحكم يعكس وبحق ما تسعى إليه الدولة من تحقيق الوحدة الوطنية والمحافظة على أمن واستقرار البلاد، بما لهذا

---

(١) للمزيد حول هذه الواجبات وغيرها، انظر، النظام الأساسي للحكم، https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fc b-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1؛ وأيضاً، محمد بن عبدالله السهلي، مرجع سابق؛ الحسين عثمان الشريف عبدالعزيز، مرجع سابق، ص٥٣.

الإقليم من خصوصية، كونها مهبط الوحي وقبلة المسلمين(١).

ثالثاً: -الأساليب الأخرى في تعزيز قيم المواطنة بالمملكة العربية السعودية:

اتبعت المملكة العربية السعودية عدة أساليب بالإضافة إلى الأنظمة والقوانين، ومن بينها:

١-تشجيع الاندماج الثقافي بين مكونات المجتمع، وهي خطوة اتخذتها المملكة بعد توحدها على يد الملك المؤسس، واتساع أجزائها، وبعد أن أصبحت كياناً جغرافياً وسياسياً موحدًا، واكتشافات البترول، واستقرار الأمن بها، وسهولة تنقل القبائل المختلفة للعمل والسكن، حيث تحقق بناء على ذلك الاندماج بين أبناء الوطن الواحد تجمعهم هوية واحدة وعلم واحدة.

فضلاً عن تشجيع قيم المواطنة لدى النشء بتضمين مادة مستقلة للتربية الوطنية تدرس في المراحل المختلفة للتعليم العام، وتدعيم المواطنة أيضاً بالأعمال التطوعية التي تدعم الوحدة الوطنية، وتشجع على التعايش السلمي وتدعيم السلم وروح الألفة بين أبناء الوطن الواحد، ونشر ثقافة الحوار والنقاش مع الآخر، وغير ذلك من الأساليب التي تشجع على تدعيم قيم المواطنة لتحقيق هذه الضرورات، الوطنية لتنمية الإحساس بالانتماء وبالهوية، وأيضاً الضرورة الاجتماعية لتنمية المعارف والقدرات والقيم والاتجاهات، والمشاركة في خدمة المجتمع، ومعرفة الحقوق والواجبات، فضلاً عن الضرورة الدولية لإعداد المواطن وفقاً للظروف والمتغيرات الدولية(٢).

٢-اليوم الوطني، وهي مناسبة تحتفل بمقتضاها المملكة بتوحيدها في 23 سبتمبر-الأول من الميزان-من كل عام، وهو التاريخ الذي أصدر فيه الملك

(١) الحسين عثمان الشريف عبدالعزيز، مرجع سابق، ص٥٣.

(٢) د. عبد الرحمن بن محمد عسيري، مرجع سابق، ص٤، ٥.

المؤسس المرسوم بإعلان توحيد البلاد تحت اسم المملكة العربية السعودية عام 1351هـ، وأصبح هذا التاريخ مناسبة اليوم الوطني للاحتفال بما تحقق من وحدة البلاد والافتخار به، واعتباره مناسبة وطنية تسترجع فيها ذكريات تأسيس الوطن، وفرصة لتقوية الترابط بين القيادة والمواطنين

٣- أعمال نتائج الدراسات التربوية التي تدعم من قيم المواطنة، ومن ذلك دراسة طوهري[١] (٢٠١٤) التي توصلت إلى موافقة المعلمون والطلاب في مدينة جازان على إسهام المعلم في تنمية قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الابتدائية في المجال الديني، والمجال الوطني، والمجال الاجتماعي، كما توصلت دراسة إسماعيل[٢] (٢٠١٤) إلى أن قيم (الانتماء الوطني، احترام الأنظمة والقوانين، المسؤولية الاجتماعية، التسامح) لدى عينة الدراسة من الشباب السعودي جاءت بمتوسط مرجح ذو دلالة مرتفعة، وأن أهم المعوقات التي تحد من ممارسة الشباب الجامعي السعودي لقيم المواطنة تمثلت في عدم وجود برامج خاصة بالتربية على قيم المواطنة بالجامعة، وضعف الأنشطة الجامعية التي تنمي قيم المواطنة لدى الطلاب، وتوصلت دراسة إبراهيم[٣] (٢٠١٧) إلى أن مستوى دور

(١) حسن يحيي طوهري. " دور المعلم في تنمية قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والطلاب في مدينة جازان". دراسة ماجستير، الرياض، جامعة الملك سعود، ٢٠١٤.

(٢) صلاح محمد سامي إسماعيل. "قيم المواطنة لدى الشباب الجامعى السعودى "مجلة الخدمة الإجتماعية: الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين ع٥٢ (٢٠١٤): ٣٥ - ١١٢.

(٣) باسم بكرى إبراهيم. "دور الأنشطة الطلابية فى تنمية قيم المواطنة لدى طلاب الجامعة: دراسة على طلاب الجامعة بمدينة الرياض "مجلة الخدمة الإجتماعية: الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين ع٥٨، ج٣ (٢٠١٧): ٤٢٢ - ٤٦٠.

الأنشطة الطلابية في تنمية قيم المواطنة (الانتماء والولاء، الوعي السياسي، التسامح واحترام الآخر، العمل الجماعي والتطوعي) لدى الطلاب في الجامعات السعودية كان متوسطاً، كما أظهرت النتائج فروق لصالح الكليات الإنسانية، والجامعات الخاصة. كما توصلت دراسة العنزي[١] (٢٠١٧) أن لمعلم المرحلة الثانوية دور في تعزيز قيم المواطنة لدى الطلاب بدرجة عالية في كل مجال من المجالات الثلاثة (الانتماء، والولاء، والعدل والمساواة)، وبالتالي في المجموع الكلي وذلك من وجهة نظر المشرفين التربويين بمنطقة حائل، وأوصت الدراسة بتضمين قيم المواطنة في جميع المقررات الدراسية لمختلف المراحل الدراسية كمعارف وأنشطة مع مراعاة التكامل بينها، كما توصلت دراسة العتيبي[٢] (٢٠١٨) ارتفاع درجة تمثل طلبة جامعة الملك سعود لقيم المواطنة في جميع أبعادها (الانتماء، الولاء، الحريات العامة)، ولم توجد فروقات جوهرية على مقياس قيم المواطنة لدى طلبة جامعة الملك سعود تتعلق بالجنس أو التخصص أو الخلفية الاجتماعية أو الدخل الشهري للأسرة أو المستوى التعليمي للأم.

المبادئ والأسس التي تقوم عليها المواطنة في المملكة العربية السعودية:

ينظر إلى الحقوق والواجبات التي تمنحها المواطنة بالمملكة العربية السعودية في إطار الشريعة الإسلامية الحاكمة لكل التشريعات والمنظمة لحياة الأفراد، ولذا فإن المواطنة تحكمها هذه المبادئ وتلك الأسس، وهي:

---

(١) محمد سماح مسند العنزي. "دور معلم المرحلة الثانوية في تعزيز قيم المواطنة لدى الطلاب من وجهة نظر المشرفين التربويين ".مجلة كلية التربية: جامعة أسيوط – كلية التربية مج٣٣، ع١ (٢٠١٧): ١٥٠ – ١٨٥.

(٢) نورة عمر العتيبي. "قيم المواطنة لدى طلبة جامعة الملك سعود ".مجلة الخدمة الإجتماعية: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ع٦٠، ج٢ (٢٠١٨): ١٠١ – ١٢١.

١-أن هذه الحقوق مقيدة بتحقيق إرادة الله ومرضاته، ولذا ينبغي عدم تعارضها مع إرادة الله وشرعه؛ إذ إن الشرع كفيل بتحقيق الكرامة التامة للإنسان.

٢- أن مصدر الحقوق في الشريعة الإسلامية ليس ذات الإنسان، بل الشريعة الإسلامية هي التي أنشأت هذه الحقوق، ومن ثم فهي مقيدة بالشريعة ووفقاً لها(١).

وانطلاقاً من هذه المبادئ، فإن المواطنة بالمملكة العربية السعودية تخضع لمجموعة من الأسس التي تعزز من قيم المواطنة، وأهم هذه الأسس:

الأساس الديني، إذ يعد من مصادر قوة المملكة أنها دولة إسلامية تحكم بالشريعة وفق القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وأنها مهبط الوحي، وفيها بيت الله الحرام، والمسجد النبوي الشريف، وهي مكانة لم تتوفر لأي من الدول.

الأساس التاريخي، حيث تتميز المملكة العربية السعودية بإرث تاريخي عريق لأكثر من 590 سنة، منذ بدء بناء الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى في عام ٨٥٠ هـ.

الأساس التنموي، وهو يعود إلى إدارة الدولة وقدرتها في توظيف مواردها الطبيعية وإمكاناتها الاقتصادية، وتسخير ذلك في بناء الوطن وتحقيق ما يصبوا إليه من تنمية شاملة.

(١) د. ماهر ذيب سعد الدين أبو شاويش، مرجع سابق، ص٤٦٢ وما بعدها.

المطلب الثاني

دور مؤسسات التربية في تعزيز قيم المواطنة

يتطلب تحقيق المواطنة وتعزيزها مجموعة من الوسائل والآليات الضرورية، ولعل من أهمها التربية والتعليم، وشبكات التواصل الاجتماعي، وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، والأسرة ودور العبادة، وسنتناول هنا دور مؤسسات التربية في تعزيز قيم المواطنة:

يتم تناول مصطلح تربية المواطنة على نطاق واسع في الأنظمة التربوية العربية في الوقت الراهن، وعندما استخدمه بعض الباحثين بديلاً لمصطلح "التربية الوطنية"، كان يرى فيه المعنى نفسه، ولكن هناك مؤشرات تدل على أن المصطلحين مختلفان، فالأول مصطلح حديث يشير إلى بناء وعي الطلبة بحقوق المواطنة ومسؤولياتها، بينما يشير المصطلح الثاني إلى عملية بناء الفخر الوطني والاعتزاز بالحكومة، وتشتمل أدبيات المواطنة على مصطلحين لتربية المواطنة، هما: تربية المواطنة الضيقة وتربية المواطنة الواسعة، فالمفهوم الأول يركز على النظر إلى تربية المواطنة بوصفها مادة دراسية تُقدم تحت مسميات مختلفة: "التربية الوطنية"، أو "الدراسات الاجتماعية"، وتركز على الجانب المعرفي المتعلق بالجوانب التاريخية والجغرافية والعادات والتقاليد، بينما ينظر المفهوم الثاني إلى التربية من أجل المواطنة على أنها هدف للنظام المدرسي بأكمله، فوظيفة المدرسة الحديثة إعداد الطلبة لأدوار المواطنة المختلفة، إنطلاقاً من كون

المواطنة مهارات وقيم مكتسبة بالممارسة، وكلما تم تزويد الطلبة بمهارات المواطنة ومعارفها زادت فرص مشاركتهم المستقبلية في شؤون وطنهم(١).

وهذا الأمر يدعو إلى الحاجة للتخلص من الاعتقاد الذي ساد فترة طويلة، ومفاداه أن المواطنة هي غريزة فطرية تنمو مع الفرد كلما تقدم في العمر، فكما أن الطبيب والمهندس والمحامي وغيرهم من أصحاب المهن لا يصبحون كذلك إلا بعد مرورهم بمنهج يؤهلهم لممارسة المهنة التي يعتزمون ممارستها، فإن الفرد يظل مواطناً فقط، ما لم يقدم له المنهج الذي يساعده على ممارسة المواطنة المسؤولة وفهم حدود حريته وأطرها، والقنوات التي يمكن له المشاركة من خلالها، والحقوق المضمونة له، والواجبات الملقاه على عاتقه(٢).

وفي سبيل تغيير هذا المفهوم السائد يواجه المربون وصانعو السياسات القيود المفروضة على الموارد المالية والبشرية، والتحديات الأخرى التي تجعل من الصعب تنفيذ الإصلاحات على نطاق المنظومة وبرامج التربية على المواطنة، ومن ذلك افتقار المدارس إلى الكتب وغيرها من الموارد وازدحام الصفوف الدراسية، وحصول المعلم على تعليم وتدريب محدودين أو معدومين، ومواجهة ضغوط إعداد الطلاب للامتحانات الوطنية، وغير ذلك من التحديات السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية(٣).

---

(١) سيف بن ناصر بن علي المعمري. "التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات "رؤى استراتيجية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية مج٢، ع٧ (٢٠١٤): ٣٨ – ٦١، ص٤٧

(٢) المرجع السابق، ص٤٧.

(٣) كيان تانغ. التربية على المواطنة العالمية، مواضيع وأهداف تعلمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠١٥، ص٥٠.

وإثر العمل التأسيسي الذي قامت به اليونسكو لتوضيح الدعامات المفاهيمية للتربية على المواطنة العالمية وتوفير السياسات والإرشادات البرنامجية، تم تطوير وثيقة كاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء إلى توجيه شامل حول دمج التربية على المواطنة العالمية في أنظمتها التعليمية، كما تعرض اقتراحات لترجمة مفاهيم التربية على المواطنة العالمية إلى مواضيع وأهداف تعلمية عملية ومراعية للأعمار بطريقة تسمح بمواءمتها مع السياقات المحلية، وهذه الوثيقة ضرورية، وتشكل مورداً للمربين ومطوري المناهج والمدربين، إضافةً إلى صانعي السياسات، فضلاً عن كونها مهمة لأصحاب المصلحة الآخرين في مجال التعليم العاملين في أطر نظامية أو غير نظامية(١).

وتتضمن التربية على المواطنة العالمية ثلاث مجالات: معرفية، وعاطفية، وسلوكية؛ ففي المجال المعرفي يكتسب المتعلمون المعارف وفهم المسائل المحلية والوطنية والعالمية، والترابط والاعتماد المتبادل للدول والشعوب المختلفة، ويطوروا مهارات التفكير النقدي والتحليل، وفي المجال الاجتماعي العاطفي، فيختبر المتعلمون شعوراً بالانتماء إلى مجتمع إنساني والقيم المشتركة والمسؤوليات القائمة على حقوق الإنسان، كما يطوروا سلوكيات التعاطف والتضامن والاحترام للاختلاف والتنوع، أما في المجال السلوكي، فيتصرف المتعلمون بشكل فعال ومسؤول على المستويات المحلية والوطنية والعالمية لعالم أكثر سلاماً واستدامة، ويطوروا الحافز والاستعداد لأخذ الإجراءات الضرورية(٢).

(١) كيان تانغ. التربية على المواطنة العالمية، مواضيع وأهداف تعلمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠١٥ ص٧.

(2) Un Unesco. (2015). Global citizenship education: Topics and learning objectives , P.22

ومن الاعتبارات الأخرى حول دور التعليم في تعزيز قيم المواطنة أن يسهم مناخ قاعات التدريس في تنمية الروح الجماعية، وتقديم أنشطة التعليم التعاوني التي يعمل من خلالها الطلاب لنصرة الأهداف القومية، ومشاركة الطلاب في حوار ديمقراطي من خلال أنشطتهم، وأن يخلق التعليم في الطلاب معان قومية جامعة لإرادتهم واتجاهاتهم، وأن ينمي لديهم الرؤية التي من خلالها تتضح علاقات الاتصال والانفصال مع طبيعة الحياة العامة، وأن تقدم المداخل المعرفية لتوضيح القنوات الشرعية التي تحدد سمات المواطنة، ومسئولياتها في المجتمع المدني[١].

(١) زينب عبدالفتاح صبرة، مرجع سابق، ص٥٣٦-٥٣٧.

المبحث الرابع
مستقبل الهوية الوطنية السعودية
في ضوء التحديات العالمية والإقليمية الراهنة

بالرغم من تميز الهوية الوطنية السعودية بخصائص وسمات تبرز في انتماء المواطنين وولائهم لوطنهم وقيادته، إلا أن هناك تحديات ومهددات لتلك الهوية، ينبغي مراعاتها والتعامل معها، وذلك بالرغم من وجود المقومات الكبيرة في المجتمع السعودي المرتبطة بالدين واللغة والمكان والتاريخ والثقافة، والمستقبل المشترك، ولذا نتناول في هذا المبحث أهم التحديات والمهددات للهوية السعودية في ضوء التحديات العالمية والإقليمية الراهنة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التحديات التي تواجة الهوية السعودية:

تواجه الهوية الوطنية السعودية عدة تحديات على المستويين الداخلي والخارجي، من تنمية بشرية غير متوازنة، وفساد مالي وإداري، وما أفرزته تكنولوجيا الاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي من أساليب جديدة تؤثر على حياة المجتمع، وانتشار ظاهرة التطرف، والعولمة، ومشاريع جيوبوليتكية ناتجة عن التاثير المكاني أو الإقليمي للمملكة(١)، وهو ما ينبغي تناولها وغيرها من التحديات على النحو الآتي:

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر، ماضي راشد تركي السبيعي، مهددات الهوية الوطنية السعودية وتأثيرها على الوحدة الوطنية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الاستراتيجية، تخصص دراسات استراتيجية، ص٨٧ وما بعدها، وحول تأثير هذه الأنواع على الهوية الوطنية السعودية، انظر ذات المرجع، ص١٣٨ وما بعدها.

١ -خيانة الوطن، من التعامل مع الجهات المشبوهة التي تعمل ضد مصالح الوطن، وتقديم معلومات داخلية غير مرخص بنشرها، سواء تقديمها لأطراف داخلية أو خارجية، أو مساعدة الجماعات الإرهابية والتعاطف معها.

ولذا تعمل الرؤية الوطنية على الاستفادة من المرجعيات الفكرية والنظرية لكل المواطنين، بهدف إثراء وإغناء الوطن الفعلي، والتي تعمل على تدعيم انتماء الإنسان بمكانه ووطنه، والذي يتطلب استمرار الوعي به والإخلاص له والدفاع عنه من جميع المواطنين، وإن أي تهاون أو تقصير سيؤثر على الجميع(١).

٢-الفساد المالي والإداري، وذلك بأشكاله المختلفة من رشوة وغش ومحسوبية وعدم أمانة في تحمل المسؤولية.

٣-التقسيم الطائفي والاجتماعي والإقليمي، والذي يؤدي إلى الانتقاص من الآخرين بسبب وضعهم الاجتماعي أو الوظيفي أو العائلي أو منطقتهم الجغرافية أو غير ذلك من وسائل الانتقاص.

٤- تكنولوجيا الاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي، واستخدامها في توجيه الإساءة للآخرين وابتزازهم ونشر معلومات غير صحيحة عنهم في وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك ظهور جرائم إلكترونية حديثة تتعدد أغراضها من محاولة الوصول إلى المعلومات بشكل غير شرعي كسرقة المعلومات أو الاطلاع عليها أو حذفها أو تعديلها بما يحقق هدف المجرم، أو تسعى إلى الوصول عن طريق شبكة الأنترنت إلى الأجهزة الخادمة الموفرة للمعلومات وتعطيلها، أو الحصول على المعلومات السرية للجهات المستخدمة للتكنولوجيا كالمؤسسات والبنوك والجهات الحكومية والأفراد وابتزازهم بواسطتها، أو تهدف إلى الكسب

(١) محمد محفوظ، في معنى الهوية الوطنية، جريدة الرياض، 20 شعبان ١٤٣٨هـ - ١٦ مايو ٢٠١٧م، https://www.alriyadh.com/1594480

المادي أو المعنوي أو السياسي غير المشروع عن طريق تقنية المعلومات مثل عمليات اختراق وهدم المواقع على هذه الشبكة وتزوير بطاقات الائتمان وسرقة الحسابات المصرفية، وغير ذلك من الطرق غير المشروعة(١).

٥-التطرف، ويعد من أخطر التحديات التي تواجهة الهوية السعودية في الوقت الراهن، من اعتناق البعض للأفكار الضالة التي تخالف المبادئ الإسلامية وأنظمة الدولة المرعية وأعراف المجتمع وقيمه، ولا يقتصر هذا التحدي على المملكة فقط بل تعاني منه معظم دول العالم، مما يتطلب التعاون بين جميع الدول من أجل التصدي له ومحاربته(٢).

٦- العولمة وسلبياتها، والتي تؤدي إلى ذوبان الثقافة الوطنية، وتعمل على تهميش اللغة العربية، وتسعى إلى عدم امتثال بعض الأشخاص للقانون(٣)، فضلاً عن تأثيرها على جميع الدول، ولكن بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى، حيث أثرت على الثقافة والأخلاق العامة وهوية الدولة، كما أثرت على صورة الدولة في الخارج، وفي الداخل على الوحدة الوطنية والاستقرار والنواحي الاجتماعية، حيث التوزيع العادل والتكافل والتضامن بين أبناء الوطن الواحد، وكذلك على

(١) إسراء جبريل رشاد مرعي، الجرائم الإلكترونية " الأهداف-الأسباب-طرق الجريمة ومعالجتها"، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦/٨/٩م،

https://democraticac.de/?p=35426

(٢) د. محمد ابراهيم بسيوني، التطرف الديني والتطرف الأخلاقي من أحد المهددات الهوية الوطنية المصرية...، الجزائرية الاخبارية، ٢٠٢٠/٠٥/١٤م،

/ https://dzayerinfo.com/ar

(٣) إسراء جبريل رشاد مرعي، مرجع سابق.

النواحي الاقتصادية، من فرص النمو الاقتصادي وكيفية تحسين دخل الفرد، وغير ذلك من التحديات التي أوجدتها العولمة(١).

وفضلاً عما سبق النزاعات والأطماع الدولية التي هي سمة هذا العصر، والذي تلاشت بسببها لغات وموارد وعادات وتقاليد بل حتى دول، والتي تتداخل فيها العديد من التيارات والأفكار العقائدية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية، وكل منها يدعي المصداقية والبراءة، وساهمت وسائل الاتصال والتقنية الحديثة في سرعة تداولها وانتشارها، وإذا لم يكن المجتمع، وخصوصاً الأطفال والشباب، محصناً بالدرجة الكافية من الوعي للتمييز بينها، وعدم ترك المجال لهذه التيارات وغيرها من العبث بأمن الوطن، والتحصن لمواجهة هذه التحديات، بدعم دور المواطنة والاعتزاز بها، مع الرشاد إلى أن المواطنة ليست جامدة حيث تقبل التطوير والتهذيب بما لا يخل بمكونها الأساسي(٢).

كما تتعرض الهوية الوطنية السعودية لهجمات شرسة من عدة اتجاهات قد تؤثر عليها مستقبلًا ومنها: الدراسة في الخارج وانتشار المدارس والمناهج الأجنبية، والدور السلبي للخادمات الأجنبيات في تربية الأبناء.

---

(١) د. برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، ورقة عمل مقدمة إلى: اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، حول، "تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية"، بيروت ١٩-٢١ ديسمبر ٢٠٠٥م، ص١٠، https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/19dec05ghalioun.pdf

(٢) يوسف بن طراد السعودن. "الاعتزاز بالهوية الوطنية .. والاستراتيجية الثقافية". جريدة الجزيرة، ع١٦٩٨٨، ٢٧ رجب ١٤٤٠هـ.

ثانياً: متطلبات الحفاظ على الهوية الوطنية السعودية:

١- النظر في دور المربين ودعمهم من معرفة أهداف التعلم المرتبطة بالتربية على المواطنة العالمية، ومن مربين ماهرين لديهم فهم جيد للتعليم والتعلم التحويلي والتشاركي، والدور الرئيسي للمعلم أو المربي أن يكون دليلاً وميسراً، ويشجع المتعلمين على المشاركة في تحقيق نقدي ودعم تطوير المعارف والمهارات والقيم والمواقف التي تعزز التغيير الشخصي والاجتماعي الإيجابي، حيث انه من الملاحظ أن العديد من المعلمون لا يملكون الخبرة الكافية للقيام بمقاربات كهذه، ويُعد التدريب قبل الخدمة وفرص التعلم الدائم والتطوير المهني حاسمان لضمان أن المعلمين مجهزون لتقديم التربية على المواطنة ذات الجودة، ومن المهم أيضاً أن ندرك أن بوسع المربين أن يحققوا تعليم مواطنة فعالاً فقط إذا حصوا على دعم والتزام من قبل المدراء والمجتمعات المحلية وأولياء الأمور(١).

٢- البيئة التعليمية من توفير بيئات تعلمية آمنة وشاملة وجذابة هو أمر مهم لتعليم مواطنة عالمية فعال أيضاً، تعزز مثل هذه البيئات تجربة التعليم والتعلم، وتدعم أنواعاً مختلفة من التعلم وتقيم المعرفة الموجودة وخبرة المتعلمين وتسمح بمشاركة متعلمين من خلفيات متنوعة، وتتأكد من أن جميع المتعلمين يشعرون بأنهم مقدرون ومدمجون، وتعزز التعاون والتفاعل السليم والاحترام والمراعاة الثقافية والقيم والمهارات الأخرى اللازمة للعيش في عالم متنوع، كما توفر مثل هذه البيئات مساحة آمنة لمناقشة القضايا المثيرة للجدل.

٣- التنسيق بين قطاعات الثقافة والإعلام والتعليم وضرورة تبني استراتيجيات وطنية تهدف إلى تعزيز المواطنة، وأن يقود وينفذ هذه

(١) اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة). التربية على المواطنة العالمية، مواضيع وأهداف تعلمية، ٢٠١٥، ص٥١

الاستراتيجيات نخبة من أبناء الوطن يتسمون بدرجة عالية من الدراية والاتـــزان دون تطرف أو انحلال، ويعتزون بالهوية الوطنية السعودية.

٤- الاهتمام باللغة العربية ودعمها في منافستها مع اللغات الأجنبية، فاللغة العربية كانت ومازالت مكون أساسي للهوية.

٥- دعم وتشجيع إعداد البحوث والدراسات المتعلقة بالهوية الوطنية وسبل المحافظة عليها وتعزيزها وتنمية مقوماتها، وتتبع ودراسة كافة مهددات الوحدة الوطنية.

وفضلاً عما سبق فإن العالم يعيش تحديات لم يسبق لها مثيل: مثل جائحة كورونا التي عصفت بالعالم ولم تسلم منها أية دولة، والتي أدت إلى وفاة مئـــات الآلاف، وأصابة الملايين من الأشخاص، وأصابت الاقتصاد بالشـــلل، وأدت إلـــى الاعتماد على تأدية معظم الأعمال عن بعد، والاعتماد على التكنولوجيا التي غالباً ما يتم التلاعب بها في عصر العولمة وتوثر على هويـــة الـــدول، فضـــلاً عـــن التدخلات الإيرانية في المنطقة الخليجية في اليمن والعراق وسوريا والتـــي لهـــا تأثير على هوية المنطقة العربية والخليجية على وجه الخصوص.

الخاتمة

تم تناول موضوع "التجارب العالمية والخليجية في تعزيز قيم المواطنة: المملكة العربية السعودية نموذجاً"، وذلك من خلال إيضاح مفهوم المواطنة وما يرتبط بها من مفاهيم، وأهم الأسس والعناصر التي تقوم عليها، فضلاً عن أهم التجارب العالمية في تعزيز قيم المواطنة، وعلى رأسها الأمم المتحدة، وما يقرره المجتمع الدولي من حماية الحقوق والواجبات المرتبطة بالمواطنة، وكذلك تجارب بعض الدول كاليابان والصين وألمانيا، وتناول سبل تعزيز قيم المواطنة بالمملكة العربية السعودية من خلال دور التشريعات والمؤسسات التربوية في هذا الشأن، وأهم التحديات التي تهدد الهوية السعودية في الوقت الراهن، وفي نهاية البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كما نوصي بعدة توصيات على النحو التالي:

أولاً: -النتائج:

عدم وجود مفهوم موحد للمواطنة، حيث تتداخل مع الكثير من المفاهيم الأخرى كالهوية والقومية والانتماء وغيرها من المفاهيم.

للمواطنة دور فعال في تحديد الحقوق والواجبات سواء على المستوى الوطني والدولي، وهو ما تشير إليه اتفاقات الأمم المتحدة ودساتير الدول.

أن للأمم المتحدة دور مهم في تدعيم قيم المواطنة المبنية على حقوق الإنسان، والنص عليها في الوثائق الرئيسة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

أن القانون الدولي يفرض التزامات على الفرد بشأن المواطنة وكذلك على الدولة، وتمتد لتشمل المجتمع الدولي الذي يقع عليه حماية حقوق المواطنة.

أن هناك تجارب للدول المتقدمة في تعزيز قيم المواطنة، وهي تختلف من دولة لأخرى، وأبرز هذه الدول اليابان، والصين، وألمانيا، وذلك في المجالات التشريعية والتربوية.

أن للمملكة العربية السعودية نصوص مهمة في تعزيز دور المواطنة ورد بعضها في دستور الدولة وبعضها الآخر تم النص عليه في القوانين واللوائح الصادرة من السلطة التشريعية.

المساهمة الفاعلة للنظام الأساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية في تحقيق استقرار وأمن المملكة من خلال النص على الحقوق والواجبات المتعلقة بالمواطنة والتي تشير إلى أسس المواطنة القائمة على الشريعة الاسلامية.

تأكيد نتائج الدراسات السابقة على أهمية دور المعلم والأنشطة الطلابية في تعزيز قيم المواطنة.

من أهم المعوقات التي تحد من ممارسة الطلاب لقيم المواطنة عدم وجود برامج خاصة بالتربية على المواطنة، وضعف الأنشطة الطلابية التي تنمي قيم المواطنة.

أن هناك مهددات وتحديات تواجه الهوية العربية والخليجية، وعلى وجه التحديد المملكة العربية السعودية، وتشمل المهددات الداخلية والخارجية، وهو ما يؤثر على مستقبل هويتها.

ثانياً: -التوصيات:

ضرورة تدريس مقرر المواطنة في مراحل التعليم الأساسي المختلفة لدورها في بناء المواطن تجاه الوطن وأفراده.

ضرورة تفعيل التنسيق بين كافة الجهات التعليمية العامة والخاص وبمختلف مستوياتها، من خلال وضع مبادئ توجيهية وخطة عمل مشتركة وتدشين منصة موحدة لتكامل الجهود وتوحيدها، وأهمية تدعيم المناهج بالمزيد من قيم المواطنة، بحيث تناسب جميع المراحل العمرية.

ضرورة الاهتمام بالفعاليات اللاصفية الهادفة، وكذلك الاستفادة من التجارب والمشاريع العلمية والعملية، التي تشجع على الوحدة الوطنية، وإقامة الموتمرات والندوات العلمية التي تعزز وتدعم المواطنة.

التعاون والتنسيق بين القطاعات المختلفة من إعلام وثقافة وتعليم لتكامل الجهود في دعم وتعزيز قيم المواطنة وتفعيل أدوارها.

ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في تعزيز قيم المواطنة، وخاصة في المنطقة العربية.

سن وتفعيل القوانين التي تضمن احترام جميع مكونات المجتمع –حكاماً ومحكومين، مؤسسات وأفراد، واحترام الدستور والتقيد بالأنظمة، وممارسة الحقوق والحريات وأداء الواجبات التي كفلها الدستور بروح المواطنة المسؤولة.

نشر ثقافة المواطنة المسؤولة بما تعنيه من التوازن بين الحقوق والالتزامات كما هو معهود في البلدان المتقدمة ومنها على سبيل المثال دولة اليابان التي يستحي فيها المواطن عن التحدث عن حقوقه، ويعمل على تحقيق الواجبات الملقاه على عاتقه.

تكثيف الجهود الدولية من أجل وضع وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق وواجبات المواطنة موضع التنفيذ وفرض المسؤولية الدولية تجاه مخالفتها.

توجيه نظر الباحثين تجاه المواطنة العالمية التي أشارت إليها منظمة اليونسكو والذي تعبر عن ثقافة الانفتاح الفكري، والانتماء إلى المجتمع الدولي الإنساني، ويتحمل فيها الفرد مسؤولية المصلحة العامة في شتى أنحاء العالم.

قائمة المراجع

أولاً: -**مراجع باللغة العربية**:

١ــ إبراهيم محمد العنانى، "الحماية الدولية لحق الإنسان في التنمية" مجلة الدبلوماسي: وزارة الخارجية–معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية ع ١٥ (١٩٩٢): ٤٧ – ٥٧.

٢ــ إبراهيم محمد العنانى، "حق الإنسان في اللجوء الدولي لحماية حقوقه" مجلة الدبلوماسي: وزارة الخارجية–معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية ع ١٦ (١٩٩٣): ٤٩ – ٥٥.

٣ــ أحمد أبو الوفا، "نظام حماية حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة" المجلة المصرية للقانون الدولي، مج ٥٤ (١٩٩٨): ١ – ١٥١.

٤ــ أحمد بودراع، "المواطنة: حقوق وواجبات ".المجلة العربية للعلوم السياسية: الجمعية العربية للعلوم السياسية ع٤٣,٤٤ (٢٠١٤): ١٤٥–١٥٨.

٥ــ أحمد فتحي سرور، "مبدأ المساواة بين المواطنين أمام القضاء الجنائي ومقتضيات المحاكمة المنصفة" في كتاب مؤتمر اليوبيل الفضي لكلية الحقوق: جامعة المنصورة (١٩٩٩): ٥ – ٣٩.

٦ــ إسراء جبريل رشاد مرعي، الجرائم الإلكترونية " الأهداف–الأسباب–طرق الجريمة ومعالجتها"، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦/٨/٩م، https://democraticac.de/?p=35426

٧ــ باسم بكرى إبراهيم. "دور الأنشطة الطلابية فى تنمية قيم المواطنة لدى طلاب الجامعة: دراسة على طلاب الجامعة بمدينة الرياض ".مجلة

الخدمة الإجتماعية: الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين ع٥٨، ج٣ (٢٠١٧): ٤٢٢ - ٤٦٠.

٨ــ برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، ورقة عمل مقدمة إلى: اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، حول، "تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية"، بيروت ١٩-٢١ ديسمبر ٢٠٠٥م،
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/19dec05ghalioun.pdf

٩ــ جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ، ج١٣، ص٤٥١، مادة "وطن".

١٠ــ حسام الدين كامل الأهواني، المواطنة والحق في الخصوصية، من كتاب، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، ١٢-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣م، تحرير، علا أبو زيد؛ هبة رءوف عزت، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥م.

١١ــ حسن موسى الصفار، "الوطن والمواطنة: الحقوق والواجبات" مجلة الكلمة: منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث س٣، ع١٠ (١٩٩٦): ١٤ - ٢٦.

١٢ــ حسن يحيي طوهري. " دور المعلم في تنمية قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والطلاب في مدينة جازان". دراسة ماجستير، الرياض، جامعة الملك سعود، ٢٠١٤.

١٣ــ الحسين عثمان الشريف عبدالعزيز، "الوحدة الوطنية من منظور دستورى وقانونى." في أبحاث مؤتمر: الوحدة الوطنية ودورها في ترسيخ الأمــن: جامعة الجوف-كلية الشريعة والقانون، (٢٠١٦): ٣١ - ٦٠.

١٤ــ رشا رضوان عبدالحي، "المواطنة على ضوء الحماية الدوليــة للحقــوق والحريات." في الملتقى الدولي السنوي للبحث العلمــي : التربيــة علــى المواطنة وحقوق الإنسان: مركز جيل للبحث العلمي طرابلس: مركز جيل للبحث العلمي، (٢٠١٨): ٣١ - ٥٠.

١٥ــ زينب عبدالفتاح صبرة "استراتيجيات كفايات الأداء في برامج تعليم الفنون وقيم المواطنة." في المؤتمر العلمي السنوي العربي الخــامس-الــدولي الثاني-الاتجاهات الحديثة في تطوير الاداء المؤسسي والاكــاديمي فــي مؤسسات التعليم العالي النوعي فــي مصــر والعــالم العربــي: جامعــة المنصورة - كلية التربية النوعية المنصورة: كليــة التربيــة النوعيــة بالمنصورة وفرعيها بميت غمر ومنية النصر-جامعة المنصورة، مــج١ (٢٠١٠).

١٦ــ سيف بن ناصر بن علي المعمري. "التربية من أجل المواطنــة فــي دول مجلس التعاون لــدول الخلــيج العربيــة: الواقــع والتحــديات ".رؤى استراتيجية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية مــج٢، ع٧ (٢٠١٤): ٣٨ - ٦١.

١٧ــ شعشوع قويدر، "آليات تعزيز المواطنة ودورهــا فــي احتــرام حقــوق الإنسان." في الملتقى الدولي السنوي للبحــث العلمــي : التربيــة علــى المواطنة وحقوق الإنسان: مركز جيل للبحث العلمي طرابلس: مركز جيل للبحث العلمي، (٢٠١٨): ١٢٩ - ١٤٢.

١٨ــ صالح حسن عبدالله، الدستوران اليابانيان ١٨٨٩ و ١٩٤٧ دراسة تاريخية (مقارنة)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد، ٢١، ع ٢، ربيع الاول ١٤٣٥هـ-فبراير ٢٠١٤م.

١٩ــ صلاح الدين عامر، "الحق في التعليم والثقافة الوطنية في الأراضي المحتلة في ظل القانون الدولي العام المعاصر" المجلة المصرية للقانون الدولي، مج ٣٤ (١٩٧٨): ٩٩ - ١٣٧.

٢٠ــ صلاح محمد سامي إسماعيل. "قيم المواطنة لدى الشباب الجامعى السعودى "مجلة الخدمة الإجتماعية: الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين ع٥٢ (٢٠١٤): ٣٥ - ١١٢.

٢١ــ عادل عبدالله المسدي، "الالتزام الدولي بحماية حقوق الإنسان: مضمونه - طبيعته - نطاقه الإقليمي "مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية: جامعة الشارقة مج١٢، ع٢ (٢٠١٥): ٧٠ - ٩٢.

٢٢ــ عبد الرحمن بن محمد عسيري، التجارب العربية والعالمية لتعزيز قيم المواطنة، ورقة عمل مقدمة لندوة تعزيز قيم المواطنة ودورها في مكافحة الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بالتعاون مع إمارة منطقة القصيم، ١٧ نوفمبر ٢٠١٥م.

٢٣ــ عبدالعزيز محمد حسن سرحان، "ضمانات حقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة الإسلامية وأحكام المحاكم الدولية والوطنية" مجلة العلوم القانونية والاقتصادية: جامعة عين شمس-كلية الحقوق مج ٢٣، ع ١,٢ (١٩٨١): ١ - ١٩٣.

٢٤ــ عبدالقادر محمود محمد الأقرع، "الإعتداء على النبي محمد صلى الله عليه وسلم ومدى الحاجة إلى إصدار تقنين دولي يجرم الإساءة إلى الرسل" مجلة الحقوق: جامعة البحرين-كلية الحقوق مج١٣، ع٢ (٢٠١٦): ١٧٨-٢١٣.

٢٥ــ عبدالقادر محمود محمد الأقرع، "الأقلية المسلمة في بورما ودور الجماعة الدولية في حمايتها" مجلة مصر المعاصرة، مج١٠٦، ع٥١٧ (٢٠١٥): ٥ - ٥٨.

٢٦ــ عز الدين فوده، "الضمانات الدولية لحقوق الإنسان ".المجلة المصرية للقانون الدولي: الجمعية المصرية للقانون الدولي مج ٢٠ (١٩٦٤): ٧٩ - ١٢٥.

٢٧ــ علي بن عبده أبو حميدة، المواطنة في الاسلام (واجبات وحقوق)، بحث مقدم لجائزة نايف بن عبدالعزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات والمعاصرة، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، الطبعة الأولى، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٢م.

٢٨ــ علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، القسم الأول، الطبعة الثانية عشرة، منشأة المعارف، الإسكندرية.

٢٩ــ فاروق عبدالبر، المواطنة وحق المعرفة والتعبير، من كتاب، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، ١٢-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣م، تحرير، علا أبو زيد؛ هبة رءوف عزت، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥م.

٣٠ـ كيان تانغ. التربية على المواطنة العالمية، مواضيع وأهداف تعلمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠١٥م.

٣١ـ ماضي راشد تركي السبيعي، مهددات الهوية الوطنية السعودية وتأثيرها على الوحدة الوطنية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الاستراتيجية، تخصص دراسات استراتيجية، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

٣٢ـ ماهر ذيب سعد الدين أبو شاويش، "المواطنة من منظور الشريعة الإسلامية: المفهوم-الحقوق-الواجبات، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية: جامعة طيبة-كلية الآداب والعلوم الإنسانية مج٥، ع٩ (٢٠١٦): ٤٤٥-٤٨٧.

٣٣ـ محمد بن عبدالله السهلي، حقوق وواجبات المواطن الأساسية، جريدة الرياض، العدد ١٣٩٩٠، ٢١ رمضان ١٤٢٧هـ-١٣ اكتوبر ٢٠٠٦م.

٣٤ـ محمد سماح مسند العنزي. "دور معلم المرحلة الثانوية في تعزيز قيم المواطنة لدى الطلاب من وجهة نظر المشرفين التربويين ".مجلة كلية التربية: جامعة أسيوط - كلية التربية مج٣٣، ع١ (٢٠١٧): ١٥٠ - ١٨٥.

٣٥ـ مكي دراجي، "المواطنة والمواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان" مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: جامعة زيان عاشور بالجلفة ع ١٣ (٢٠١٣): ٢٤٠-٢٥٠.

٣٦ـ نظام بركات وعثمان الرواف ومحمد الحلوة، مبادئ علم السياسة. ط٣، دار الكرمل للنشر، ١٩٨٩م.

٣٧ـ نموذج التشريعات المتعلقة بالشرطة، اليابان، قانون الشرطة اليابانية، ١٩٥٤، قانون تنفيذ واجبات الشرطة، ١٩٤٨، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١١م.

٣٨ــ نورة عمر العتيبي. "قيم المواطنة لدى طلبة جامعة الملك سعود ".مجلة الخدمة الإجتماعية: الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين ع٦٠، ج٢ (٢٠١٨): ١٠١ – ١٢١

٣٩ــ يوسف بن طراد السعودن. "الاعتزاز بالهوية الوطنية .. والاستراتيجية الثقافية". جريدة الجزيرة، ع١٦٩٨٨، ٢٧ رجب ١٤٤٠هـ.

٤٠ــ اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة). التربية على المواطنة العالمية، مواضيع وأهداف تعلمية، ٢٠١٥.

ثانياً: -مراجع باللغة الأجنبية:

Alharbi, Badr Abdullah. "Citizenship Education in the Kingdom of Saudi Arabia: History and Current Instructional Approaches." International Journal of Education and Literacy Studies, vol. 5, no. 4, Oct. 2017, pp. 78–85.

Anil, Merih. "No More Foreigners? The Remaking of German Naturalization and Citizenship Law, 1990–2000." Dialectical Anthropology, vol. 29, no. 3/4, Sept. 2005, pp. 453–470.

Avenell, Simon. "Transnationalism and the Evolution of Post-National Citizenship in Japan." Asian Studies Review, vol. 39, no. 3, Sept. 2015, pp. 375–394.

Baubock, Rainer. "The Rights and Duties of External Citizenship." CITIZENSHIP STUDIES, vol. 13, no. 5, 20090101, pp. 475–499.

Blau, Jessamyn. "Reconsidering Citizenship and Nationhood in France and Germany: The Integration of the 21st-Century Gastarbeiter." 2006.

Burnay Matthieu, and Pils Eva. "Weaponizing Citizenship in China: Domestic Exclusion and Transnational Expansion." State Crime Journal, vol. 9, no. 1, Jan. 2020, pp. 4–28.

Fogelman, Tatiana. "Becoming-German: Integrationism, Citizenship and Territorialization of Germanness." Geoforum, vol. 113, July 2020, pp. 60–68.
Hoffman, Holger. "The Reform of the Law on Citizenship in Germany: Political Aims, Legal Concepts and Provisional Results." European Journal of Migration & Law, vol. 6, no. 3, July 2004, pp. 195–203.
Kyung-Sup, Chang. "Why Developmental Citizenship, Why China? An Analytic Introduction." CITIZENSHIP STUDIES, vol. 24, no. 7, 20201002, pp. 847–855.
Low, Choo. "Defending National Identity and National Interests: The Limits of Citizenship Transnationalism in Germany and China." Journal of International Migration & Integration, vol. 16, no. 3, Aug. 2015, p. 717.
Wei-Yun CHIU, and Wen-Huei CHENG. "'New Citizen' : The Formation and Evolution of the Concept of Citizenship in Modern China." Concepts & Contexts in East Asia, no. 5, Dec. 2016, pp. 121–151.
Un Unesco. (2015). Global citizenship education: Topics and learning objectives.

ثالثاً: -الإنترنت:

محمد ابراهيم بسيوني، التطرف الديني والتطرف الأخلاقي من أحد المهددات الهوية الوطنية المصرية...، الجزائرية الاخبارية، ١٤/٠٥/٢٠٢٠م، / https://dzayerinfo.com/ar

المؤمن عبدالله، العمل والاجتهاد... مادة فريدة في الدستور الياباني، ٩/١٠/٢٠١٧م، موقع اليابان بالعربي، https://www.nippon.com/ar/column/g00452/

محمد محفوظ، في معنى الهوية الوطنية، جريدة الرياض، 20 شعبان ١٤٣٨هـ - ١٦ مايو ٢٠١٧م ،https://www.alriyadh.com/1594480

خليل حسن، اليابان من وجهة نظر عربية: المواطنة أولا، ٦/١/٢٠١٨م، اخبار الخليج، http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1104163

نص القانون الذي أجيز في الجلسة الثالثة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٣م، https://www.fmprc.gov.cn/ara/lsfw/887/t22538.shtml

النظام الأساسي للحكم، https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1

الحقوق الواردة بالدستور الألماني، https://www.constituteproject.org/constitution/German_Federal_Republic_2012.pdf?lang=ar

محمد ابراهيم بسيوني، التطرف الديني والتطرف الأخلاقي من أحد المهددات الهوية الوطنية المصرية...، الجزائرية الاخبارية، ١٤/٠٥/٢٠٢٠م، / https://dzayerinfo.com/ar

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢٥٦٢
المبحث الأول: ماهية المواطنة.	٢٥٦٥
المطلب الأول :مفهوم المواطنة	٢٥٦٥
المطلب الثاني :المواطنة والوطنية والقومية والانتماء	٢٥٦٨
المطلب الثالث :أسس وعناصر وأبعاد المواطنة	٢٥٧٢
المبحث الثاني: أهم التجارب العالمية في تعزيز قيم المواطنة.	٢٥٧٧
المطلب الأول :الأمم المتحدة وتعزيز قيم المواطنة	٢٥٧٧
المطلب الثاني :تجارب اليابان والصين وألمانيا في تعزيز قيم المواطنة	٢٥٨٨
المبحث الثالث: تجربة المملكة العربية السعودية كنموذج لتجارب الدول الخليجية في تعزيز قيم المواطنة.	٢٥٩٩
المطلب الأول:الموطنة المسؤولة بالمملكة العربية السعودية	٢٦٠٠
المطلب الثاني :دور مؤسسات التربية في تعزيز قيم المواطنة	٢٦١١
المبحث الرابع:مستقبل الهوية الوطنية السعودية في ضوء التحديات العالمية والإقليمية الراهنة	٢٦١٥
الخاتمة	٢٦٢١
فهرس الموضوعات	٢٦٣٣